تطور النظام السياسي في قطر في عهد الأمير حمد بن خليفة آل ثاني ١٩٩٥ – ٢٠١٣م

م.م. نهى ماجد عبد القادر
ا.م. حيدر عبدالواحد ناصر
جامعة البصرة / كلية التربية للبنات

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١٢/٥
تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١/٨

الملخص

بعد تولي الأمير حمد بن خليفة حكم قطر في عام ١٩٩٥م شرع بإصدار سلسلة من الاصلاحات الشاملة للنظام السياسي ولذلك لغرض تحديث النظام السياسي وتطوير استعداداً للمرحلة الجديدة التي سوف تشهدها قطر وهي مرحلة شهدت انجازات تاريخية تنسب للأمير حمد غيرت من وضع الدولة القطرية نحو الاحسن، استطاع الأمير حمد من تغيير هيكلية النظام السياسي والقضاء على كل ما هو قديم واستبداله بنظام أكثر عصرية يناسب التطورات العالمية، ذلك مع حرص الأمير والقيادة القطرية على النظام الجديد المستحدث الذي يحاكي النظم الديمقراطية العالمية، لكن بطابع قطري إي لا يغفل عن طبيعة نظام الحكم في قطر المتمثل بالأمير صاحب اليد العليا في الدولة، كما جاء في الدستور الدائم لقطر وهو من ضمن الاجراءات الاصلاحية التي تبناها الأمير حمد بن خليفة خلال مدة حكمة .

The development of the political system in Qatar during the era of Prince Hamad bin Khalifa Al Thani 1995 - 2013 AD

Assist lect. Noha Majed Abdel Qader
Assist Prof. Haider Abdel Wahed Nasser
University of Basra - College of Education for Womwn

Abstract

After Prince Hamad bin Khalifa took over Qatar in 1995 AD, he began issuing a series of comprehensive reforms for the lectus-only system to modernize the boutique system and functions for the new stage that Qatar will witness, which is the stage of attendance. Achievements attributed to Prince Hamad have changed the situation of the Qatari state for the better. Prince Hamad was able to change the structure of the political system, eliminate everything that was old, and replace it with a more modern system that suits global developments. This is in light of the keenness of the Emir and the Qatari leadership for the new, innovative system that mimics global democratic systems, but with a Qatari character, meaning that it does not ignore the nature of the ruling system in Qatar, represented by Emir Saheb. The upper hand in the state, as stated in the permanent constitution of Qatar, is among the reform measures adopted by Prince Hamad bin Khalifa during his period of wisdom.

المقدمة

اعتمد النظام السياسي في قطر بعد الاستقلال سنة ١٩٧١م على النظام الاساسي المؤقت الذي عدل في نفس عام استقلال قطر ليصبح النظام الاساسي المؤقت والمعدل وهو بمثابة دستور يعتمد عليه النظام السياسي في قطر إلا أنه دستور مؤقت يناسب المدة التي وضع فيها لذا كانت هيكلية النظام السياسي في قطر، تقليدية ومؤسساتها تحتاج الى تحديث وتطوير كخطوة اولى لتحسين عمل المؤسسات في النظام السياسي بالشكل الذي يخدم الدولة القطرية ويدفعها نحو الامام، لذا عندما جاء الأمير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة سنه ١٩٩٥م خلفاً لأبيه الأمير خلفية ومنذ حكمه تبنى سياسة اصلاحية طالت جميع مؤسسات الدولة القطرية وفي مقدمتها تطوير وتحديث النظام السياسي القطري، إذ استبدل الأمير النظام القديم بنظام أكثر حداثة وتطور ، فقد شرع الأمير حمد بسلسلة طويلة من الاصلاحات والقوانين والتشريعات أسهمت من بلورة نظام سياسي ديمقراطي جديد في قطر، كما شهدت قطر في مدة حكم الأمير انتخابات لمجالس البلدية وصفت بأنها اول تجربة ديمقراطية في قطر ، وانها اول انتخابات على مستوى منطقة الخليج العربي شاركت النساء القطريات بها كناخب ومرشح كخطوة اولى لتغيير وضع المرأة القطرية ودفعها للمشاركة في جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قطر أيضاً اصدر الأمير حمد بن خليفة اول دستور دائم لدولة قطر عام ٢٠٠٤م بعد ثلاث سنوات من العمل به ليخرج بشكل يناسب الاوضاع الجديدة لقطر كون تلك المدة تعد مدة الازدهار الشامل في الدولة القطرية بعد التغييرات الحاصلة في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لذا جاء الدستور بمواد مدروسة من قبل اللجنة المختصة ووضعت به نظاماً جديداً تسير عليه قطر ويدفعها نحو الافضل في كل جوانب الحياة، كما تم اطلاق اول رؤية وطنية شاملة في قطر عام ٢٠٠٨م، وعلى ضوء رؤية وضعت لكي تبني مستقبل زاهر ومشرق للأجيال القادمة والحالية في قطر ، وعلى تلك الرؤية الوطنية وضعت جميع مؤسسات الدولة ووزاراتها ومنظماتها وشركاتها العامة والخاصة خطط استراتيجية تناسب سياسة الرؤية لتسير عليها لتحقيق اهداف الرؤية وطموحاتها ، وكون الفساد يقوض من عمليات التنمية والتحديث وينهك المؤسسات ويعبث بسير النظام السياسي بتأثيراته السلبية، وعلى ذلك الاساس كانت لقطر مواقف صارمة بخصوص قضايا الفساد ومن يتعامل بها وكانت تتعامل مع قضايا الفساد بقوة القانون عبر اطلاق سلسلة من القوانين والتشريعات الصارمة تجاه قضايا الفساد ملحقة بالمتعاملين بها اشد العقوبات، مما ادى الى انحسار معدلات الفساد في قطر بشكل كبير بل واصبحت في قوائم الدول الاقل فساداً على مستوى العالم ، وذلك بالطبع يرجع لطبيعة السياسة القطرية الصارمة تجاه ذلك النوع من

القضايا ، وفي النهاية استطاع النظام السياسي القطري من تحقيق اهدافه وطموحاته بعد الاجراءات المكثفة لتحديثه وذلك ضمن سياسة الأمير حمد بن خليفة لتطوير وتحديث النظام السياسي على وفق الانظمة و الأساليب العالمية لكن بطابع قطري.

المبحث الاول: النظام السياسي في قطر قبل تولي الأمير حمد بن خليفة السلطة

اولاً – النظام الاساسي المؤقت

شهدت قطر كثيراً من التطورات والتغيرات بعد ظهور النفط وتصدير اول شحنه لها في عام ١٩٤٩م إذ تلى ذلك التاريخ مجموعة من التطورات السياسية والادارية والاجتماعية بدأت واضحة اكثر منذ عام ١٩٦٠م الى عام ١٩٧٢م إذ اعتبرت تلك المرحلة مدة التأسيس الحقيقي لدولة قطر فإن تأثير عوائد النفط الكبيرة ادى الى توفير جو من الاستقرار الاقتصادي والذي سرعان ما ادى الى توجه حكام قطر نحو تطوير الانظمة والمؤسسات الادارية وذلك عبر اصدار سلسلة من القوانين والمراسيم لتنظيم إمارة قطر ومؤسساتها الحكومية [١] .

وفي الوقت الذي حاول أن يحدد الجهاز الحكومي القطري يتكون اولاً الحاكم والذي يعد الرئيس الاعلى للسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في الامارة القطرية فهو يصدر القوانين والمراسيم كما يرأس مجلس الشورى ويكون الحاكم من اسرة آل ثاني الاسرة الحاكمة في إمارة قطر ، إما الركن الثاني في الجهاز الحكومي فهو ولي عهد الحاكم الذي تقع على عاتقه مسؤولية اعداد سياسة عامة تقوم على أساس خطة شاملة تكفل للدولة اكبر قسط من النهوض الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والاداري وترفع تلك الخطة للحاكم التصديق عليها وايضاً تقع من ضمن اختصاصات ولي العهد اصدار اللوائح والقرارات والاوامر الادارية والنشرات الدورية للازمة لتنفيذ سياسة الحكومة العامة وفق احكام القانون[٢].

وثالثاً مجلس الشورى وهو مجلس استشاري يمثل مجلس الاعيان في الدولة يرأسه حاكم البلاد، وتكمن اختصاصات المجلس في مناقشة المسائل الاساسية المتعلقة بالسياسة العامة للدولة التي تقرها الحكومة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية وتقديم توصيات بشأن اصدار القوانين[٣] و تم تشكيل اول مجلس شورى في قطر عام ١٩٦٤م وكان عدد الاعضاء حينها خمسة عشر عضواً جميعهم من افراد الاسرة الحاكمة القطرية وكان ذلك في عهد الأمير احمد بن علي ال ثاني[٤].

في عهد الشيخ احمد بن علي ال ثاني، فعلى استحداث وزارة المعارف التي تولاها الشيخ قاسم بم حمد ال ثاني[٥]ووزارة المالية في عام ١٩٦٠م وقد تولاها ولي العهد ونائب الحاكم

الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني كما تم انشاء الادارة المالية العامة الغرض التعامل مع جميع المسائل الحكومية ذات الطابع الاداري والمالي[٦].

واستطاع الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني الغاء منصب المستشار البريطاني الذي كان يهيمن على اغلب الدوائر الحكومية وبعد الغائه تولى الشيخ خليفة مهام المستشار، إذ ان الشيخ خليفة كان له دوراً مهماً في عملية تأسيس وتطوير قطر نظرا لجهوده في وضع الخطط والمشاريع واصدار القوانين والمراسيم التي تخرج باسم الحاكم، كما استطاع الشيخ خليفة تسيير سياسة الحكومة القطرية الناشئة[٧].

إذ تم نشر تلك القوانين والمراسم في الجريدة الرسمية التي صدرت في عام ١٩٦١م، إذ يتم نشر التشريعات والقوانين بعد تاريخ العمل بها، وفي العام نفسه اصدار الجريدة، صدر قانون الجنسية التي تحدد فيها قواعد الجنسية القطرية، ثم صدر قانون الشركات المساهمة وقوانين تنظيم وترتيب للأجهزة الادارية وكوادرها وتحديد اختصاصاتها الدقيقة، وفي عام ١٩٦٢م صدر قانون رقم (٢) الخاص بتنظيم الادارة العليا للإدارة الحكومية لغرض تنظيم تلك الادارة واشرف الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني على هيئة الادارة العليا المركزية العصرية، وهي منصب مستحدث في الادارة الحكومية [٨]وايضاً في عام ١٩٦٧م تم إنشاء ادارة شؤون الموظفين وعلى تلك الشاكلة شهدت مدة الستينيات كثيراً من الاصلاحات والتطور الملحوظ استعدادا لدخول المرحلة الجديدة للبلاد مرحلة ما بعد الاستقلال[٩].

ان اهم حدث على صعيد التنظيم السياسي والحكومي هو اصدار الحاكم اول دستور للبلاد سمي (بالنظام الاساسي المؤقت)، وذلك في سنه ١٩٧٠م الذي جاءت وفق متطلبات الاستقلال [١٠] والذي يعد خطوة في غاية الاهمية نحو اصلاح نظام الحكم ، وقد تألف النظام الاساسي المؤقت من (٧٧) مادة موزعة على خمسة ابواب وشملت نظام الحكم والمبادئ الاساسية الموجهة لسياسة الدولة والحقوق العامة والواجبات ومبادئ عامة انتقالية، ومن المبادئ الهامة في ذلك النظام المساواة العامة بين جميع افراد الشعب القطري في الحقوق والواجبات دون تميز على اساس العنصر او الجنس او الدين وذكر النظام الاساسي المؤقت في مقدمته على" ان قطر دولة عربية مستقلة وهي جزء من اتحاد الامارات العربية "[١١] .

وكان اتحاد الامارات العربية هي خطة بريطانية بعد اعلان قرار انسحابها عام ١٩٦٧ من جنوب الجزيرة العربية في مدى اقصاها ثلاث سنوات و اردت جمع الامارات العربية التي كانت تخضع لسيطرتها ووضعها في اتحاد فدرالي سمي (اتحاد التساعي)[١٢] والذي كان الغرض منه أبعاده الاخطار الخارجية وربط الاتحاد بالهيمنة البريطانية إلا ان الاتحاد لم

ينجح بسبب الخلافات الكبيرة التي ظهرت حول نسبة التمثيل ورئاسة الفدرالية ومكان عاصمتها [١٣].

وقد تناول النظام الاساسي السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الشورى والتي كانت وظيفة المجلس مناقشة السياسة العامة للبلاد وتقديم التوصيات اللازمة، إلا إن المجلس لم يمارس سلطاته منذ انشائه بسبب ازدواجية السلطة[١٤]. لذا جاء النظام الاساسي المؤقت ليفعل دور مجلس الشورى ويوسع اختصاصاته وذلك لأهمية ذلك المجلس في النظم الديمقراطية وذلك ما جاء في النظام الاساسي المؤقت وتم اعتماد قانون الانتخاب في التعيين، كما جاء في قانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٠م إذ اعطى ذلك القانون لكل القطرين حق الترشيح إذا استوفى الشروط المطلوبة [١٥]ويتألف المجلس من٢٠ عضواً منتخباً بعد ان كان ١٥ عضواً في المجلس السابق ، إما بالنسبة لاختصاصات المجلس كما جاء في النظام الاساسي فهي مناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل ان ترفع الى الحاكم للمصادقة عليها ايضاً مناقشة السياسة العامة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية التي يضعها مجلس الوزراء ومناقشة ميزانية المشروعات العامة[١٦].

وعلى الرغم من تعدد اختصاصات المجلس وتغير قوانين العضوية، إلا انه في مرحلته الثانية لم ينجح بسبب تقوية السلطة التنفيذية على حساب مجلس الشورى وعدم تفعيل قانون الانتخاب واعتماد اغلب اعضائه من السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء ، وبقيت مناقشات المجلس مجرد توصيات غير ملزمين بتنفيذها[١٧]. وبالنسبة للسلطة التنفيذية فقد جاءت على خلاف السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الشورى إذ ان السلطة التنفيذية كان لها الحظ الاوفر في النظام الاساسي المؤقت التي تمثلت بالأمير ومعاونه ومجلس الوزراء [١٨]فبعد صدور النظام الاساسي المؤقت في نيسان ١٩٧٠م تم تشكيل اول مجلس وزراء في تاريخها، وذلك في ٢٨آيار١٩٧٠م وقد حاز على منصب رئيس الوزراء نائب الحاكم وولي عهدها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مع حصوله ايضاً على منصب وزير البترول ووزير المالية [١٩].

كما صدر قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠م بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصاتهم الوزارية والاجهزة الحكومية الاخرى وضمت الحكومة في تكوينها الاول من ١٢وزارة ذلك وفق المادة الاولى في ذلك القانون وفي المادة الثانية تم تحديد اختصاص واعمال الوزراء ضمن وزاراتهم اما المادة الخامسة فقد اختصت بأعمال الوزارات [٢٠].

وتمثلت اختصاصات مجلس الوزراء بإعداد الخطط الشاملة التي تكفل النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واقتراح القوانين والمراسيم التي يتم ارسالها لمجلس الشورى

لمناقشتها ومن ثم رفعها الى الأمير وايضاً من ضمن اختصاصات مجلس الوزراء الاشراف الاعلى على سير وتنفيذ المراسيم والقوانين وانشاء الهيئات والاجهزة الحكومية وفقاً لأحكام القانون كذلك يستطيع مجلس الوزراء استحداث وزارات جديدة عند الحاجة وتقع على عاتقه الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والاداري وذلك عن طريق ديوان المحاسبة التابع للمجلس [٢١].

ان مهمة تعيين الوزراء واقالتهم هي جزء من اختصاصات الأمير وبناء على توصية نائب الأمير تتم عملية التعيين والوزارة ومن الملاحظ ان معظم احكام النظام الاساسي كانت تدور في فلك الأمير، إذ ارتبطت السلطات التشريعية والتنفيذية بالأمير الذي يكون رئيس كلا المجلسين فضلاً عن صدور القوانين والمراسيم الاصلاحية ايضاً انيطت بالأمير، إلا ان ذلك لا ينفي اعتبار النظام الاساسي المؤقت خطوة ايجابية نحو تأسيس دولة عصرية بعد ان كانت قطر تخضع لسنين لنظام قبلي تقليدي [٢٢] . ثم جاء الحدث الاهم في تاريخ قطر وهو حصول قطر على استقلالها وتحولها من إمارة محتلة الى دولة مستقلة بعد ان تخلصت من التعهدات التي كانت تربطها مع بريطانيا في عام ١٩١٦م ، واعلن بيان الاستقلال الشيخ خليفة بن حمد [٢٣] ، وذلك بتاريخ الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٧١م ، وقد تم اصدار عدة قرارات منها انشاء وزارة خارجية والانضمام للجامعة العربية [٢٤] ، وإقامة علاقة صداقة مع بريطانيا بعد الغاء المعاهدات السابقة [٢٥]

ثانياً – اوضاع قطر السياسية بعد الاستقلال :

في عام ١٩٧٢م دخلت قطر مرحلة اخرى في تاريخها والتي جاءت بعد انتقال السلطة من الأمير احمد بن علي ال ثاني الى نائبه وولي عهده الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني والذي عبر انتقال هادئ على الرغم من انه انقلاب مع دعم الاسرة الحاكمة للأمير خليفة وقد عرفت تلك الحركة بالحركة التصحيحية استهدفت ترتيب البيت القطري من الداخل وقد رافق ذلك الانتقال الكثير من المتغيرات على طبيعة السلطة والنظام السياسي وتعد تلك المدة الحجر الاساس لمرحلة تحديث الدولة [٢٦].

وتبرز اهمية تلك المرحلة بسلسلة من الخطوات الاصلاحية التي اتخذها الأمير الجديد التي أسهمت في القضاء على سلبيات الزمن السابقة ودفعت من عجلة التطور بإقامة مشاريع جديدة مع استكمال العمل على المشاريع السابقة وتتمثل اهم اعمال الأمير خليفة بن حمد ال ثاني بالآتي: [٢٧].

١- اعادة ربع الدخل القومي الذي كان يتقاضاه الأمير السابق الى خزينة الدولة

٢- السماح بعودة جميع المنفيين من القطريين وإعادتهم الى العمل.

٣- تعريب قيادة قوات الجيش والشرطة من القطريين المحليين بدل القادة البريطانيين.
٤- رفع رواتب موظفين الدولة والقوات المسلحة ورجال الشرطة ورفع الضمان الاجتماعي
٥- وتعيين عدد من السفراء القطريين في الخارج لتسهيل الامور بين قطر والدول الاخر

وشملت التعديلات والتغيرات النظام الاساسي المؤقت الذي استبدل (بالنظام الاساسي المؤقت المعدل) سنه ١٩٧٢م، وكان يرجع ذلك التغير لعدة اسباب منها حصول قطر على استقلالها سنه ١٩٧١م وفشل اتحاد التساعي ووحدة النظام التنفيذي بعد ان كان ثنائياً بين الأمير ونائبه لذا وجب التعديل على الكثير من المواد لكي تناسب اوضاع المرحلة المقبلة لذا شملت سلسلة التعديلات في النظام الاساسي المؤقت المعدل المجلس الشورى والسلطة التنفيذية [٢٨].

أذ ان مجلس الشورى هو احد جناحي السلطة التشريعية في تلك الدولة لذا طاله التغيير في نظامه، تمت زيادة في عدد اعضائه من عشرين عضو الى ثلاثين عضواً يعينون من قبل الأمير، وتلك احدى الاختلافات بين المجلس السابق الذي عمل بنظام الانتخاب، أما المجلس الحالي فيعمل بنظام التعين من قبل الأمير [٢٩]. ويرجع السبب في ذلك إلى رؤية الأمير خليفة بن حمد آل ثاني بعدم اهمية الانتخابات في تلك المدة الانتقالية، فالأمير خليفة يرى ((ان الشعب القطري يحتاج الى وقت لكي يتعلم الممارسات الديمقراطية))، فان الشيخ خليفة ذكر في اكثر من مناسبه انه لا يؤمن بنظام "التقفيز " وممارسة سياسات ليست في محلها، انما يؤمن بالتطور الهادئ المستمر والثابت، فهو يعد الديمقراطية سلاح ذو حدين، اذا لم تحسن استعماله يؤذيك اكثر مما ينفعك، وتلك الفلسفة التي انعكست على طريقة حكمه لقطر [٣٠].

وفيما يخص اختصاصات المجلس ، فقد توسعت مهامة من اجل المساهمة في البناء وتطوير الدولة وأختص في مناقشة السياسة العامة للدولة في النواحي السياسة والاقتصادية والادارية ، مناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء وايضاً مناقشة ميزانية المشروعات العامة ، واختص كذلك بإمكانية طلب البيانات التي تخص الشؤون الداخلية في الدولة[٣١]. وعلى الرغم من اهمية تلك التعديلات على مجلس الشورى والرغبة الحقيقة في تفعيل دوره لكي يتناسب مع مرحلة ما بعد الاستقلال في قطر، إلا انه من الملاحظ هيمنة السلطة التنفيذية المتمثلة بالأمير[٣٢]ومجلس الوزراء، فالنظام الاساسي المؤقت والمعدل اعطى لمجلس الوزراء حق التشريع على حساب مجلس الشورى الذي لا يملك اي صلاحيات تشريعية، ايضاً بقي المجلس مكتفي بالتوصيات وابداء الراء ولا توجد في النظام الاساسي اي

بند يخص حق مجلس الشورى في الرقابة على السلطة التنفيذية إنما فقط توجيه الاسئلة بغية الاستفسار عن موضوع معين دون توجيه تهمه معينة [٣٣].

وخلال مدة حكم الأمير خليفة بن حمد ال ثاني وخاصة في السبعينات وأوائل الثمانينات ارتفعت الإيرادات النفطية نتيجة احداث خارجية منها الحرب العربية الاسرائيلية عام١٩٧٣م[٣٤]، وكذلك الثورة الايرانية عام ١٩٧٩م [٣٥]، تلك الاحداث العالمية ادت الى ارتفاع غير مسبوق بأسعار النفط التي انعكست فوائدها على الدول النفطية ومنها قطر إذ ان ذلك الارتفاع ادى الى نمو مؤسسات الدولة جميعها، وذلك بسبب السياسة القطرية المتميزة في التوجيه الصحيح للعائدات النفطية التي ساهمت من دفع عجلة مشاريع التطوير والانفاق على تحديث وتطوير البنية التحتية وتحسن الادارة الحكومية [٣٦].

ذلك التقدم اسهم في تغيير اوضاع المواطن القطري بسبب توجه الادارة الحكومية بتحويل جزء من تلك العوائد نحو زيادة الرواتب والمخصصات للموظفين القطرين والتوسع في المشاريع الخدمية، لذا شهدت تلك المدة بالرفاهية وزيادة الثروة بشكل عام، كذلك أن تأثير تلك الوفرة كان واضحاً على الجهاز الاداري الحكومي في قطر نظراً للتوسع الذي حدث في مختلف مؤسسات الدولة وزيادة المشاريع الخدمية ادى الى الحاجة الملحة لتحويل الادارات الى وزارات متكاملة لكي تستطيع استيعاب المتغيرات الجديدة ، وذلك الوزارات ايضاً تفرعت منها لجان للسيطرة على الخدمات المختصة بها كل وزارة على حدى [٣٧] لكن مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لم يعد تلك التغيرات تجدي نفعا فقد برزت مطالبات شعبية في قطر هدفها انهاء الجمود السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في السلطة وانهاء حالة استئثار الأمير وحده في السلطة لذا كانت تلك المطالبات بداية لمرحلة هامة في تاريخ قطر المعاصر [٣٨].

المبحث الثاني: تولي الأمير حمد بن خليفة السلطة وتحديث النظام السياسي

جاء الأمير حمد بن خليفة ال ثاني (١٩٩٥– ٢٠١٣م) للحكم في عام ١٩٩٥م في وقت حرج من تاريخ قطر نظراً لحاجة الدولة لثورة داخلية على تقاليد الماضي التي كانت تشل حركة مؤسسات الحكم وضرورة تجاوب قطر مع متغيرات الحاضر والحاجة لتحديث النظام السياسي بعد حالة الجمود التي اصابت قطاعات الدولة [٣٩]. لذا احتاجت قطر لقيادة جديدة شابة قادرة على قيادة البلد نحو التغير والتطوير، وذلك ما جاء به الأمير حمد بن خليفة الذي كان ولي عهد قطر منذ عام ١٩٧٧م ، تولى في وقت حكم والده العديد من المناصب والمراكز المهمة التي اثرت به بشكل ايجابي بعد احتكاكه بفئة الشباب في المجتمع القطري

وتأثره بمقدرة وكفاءة تلك الفئة واحساسه بحاجة قطر لدماء شابة جديدة وواعدة تستطيع ايصال قطر الى أعلى المراتب تحت قيادة حكيمة [٤٠].

جاء الأمير حمد ومنذ توليه السلطة بمبادئ قائمة على التعايش السلمي والتعاون الدولي على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والايمان بضرورة احترام حقوق الانسان تلك المبادئ التي تشكل اساس نجاح العملية السياسية على الصعيد الخارجي [٤١]. أما على الصعيد الداخلي فقد جاء الأمير حمد برؤية استراتيجية لبناء دولة قوية عصرية اساسها الاصلاح الشامل لكل مؤسسات الدولة قاطبةً وخاصة القطاعين السياسي والاقتصادي عن طريق تحديث وتنمية تلك القطاعات، كذلك ان من ضمن اهداف الأمير الاساسية توسيع القاعدة الجماهيرية في المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والمشاركة في مسيرة البناء وتطوير البلاد [٤٢] لذا منذ بداية حكم الأمير اتخذ عدة خطوات لتحديث البلاد لوضعها على سكة المحافل الدولية وكان السبيل لذلك انتهاج النظم الديمقراطية [٤٣].

ومن خلال ما سبق نستنتج ان أهداف الأمير حمد والنتائج المرجوة منها قائمة على قاعدتين الاولى انتهاج النظم الديمقراطية كطريقة للحكم والثانية التحديث الشامل لكل قطاعات الدولة ، وقبل الحديث عن الخطوات التي اتخذها الأمير في سبيل تحقيق تلك الاهداف يجب ان نفهم ما هو النظام الديمقراطي وماذا يعني مفهوم التحديث

أ- مفهوم النظام الديمقراطي

يعد مفهوم الديمقراطية او النظام الديمقراطي (هو حكم الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب) وهو نظام يمارس فيه المواطنين حق المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية من خلال انتخاب ممثلين عنهم يعبرون عن ارادة الشعب والنظام الديمقراطي يلتزم بممارسات سياسية و مشاركة شعبية الذي يتطلب بنى تنظيمية مؤسساتية على درجة عالية من التنظيم [٤٤]. ويعد النظام الديمقراطي نظام اجتماعي يفعل من قيمة الفرد وكرامته وانسانيته فهي تجعل من المواطن مصدر السلطة وتوفر جو من الحرية والمساواة من دون تميز في الجنس أو اللون أو الدين وهو نظام قيادة جماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة السياسية مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات [٤٥]. ويجب على النظام الديمقراطي ان تتوفر له مجموعة من القوانين والمبادئ الاساسية التي تعد صفات عامة في الانظمة الديمقراطية وهي.

١- الانتخابات التي تعد اهم أركان تحقيق الديمقراطية .

٢- الحريات الاساسية ومن ضمنها الحق في المشاركة السياسية وحرية التعبير وحرية التجمع وحق التعليم وحق توفير الخدمات الصحية وغيرها من الحقوق التي تكفلها النظم الديمقراطية .

٣- التعددات السياسية وتشمل تشكيل الاحزاب والنقابات التي سوف تعبر عن رغبات الامة وبالتالي المشاركة في صنع القرار السياسي .

٤- العدالة والمساواة المدنية اي كل المواطنين متساوين امام القانون دون تميز

٥- الشفافية والمسائلة ايضاً تعد من المبادئ الاساسية في النظم الديمقراطية والمساءلة والشفافية هم من اهم الاسلحة التي تقضي على الفساد في الدول

٦- حرية الصحافة والمجتمع المدني.

٧- احترام حقوق الاقليات [٤٦].

وان من اهم مميزات الدول التي تتسم بنظام ديمقراطي انها تتبع مبدئ الفصل بين السلطات ونعني هنا السلطات التي تتولى مهام الحكم ووظائف الدولة وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . أذ ان النظام الديمقراطي يفصل بين وظائف تلك السلطات والمحافظة على عدم استبداد سلطة او انفرادها في صنع القرار السياسي، كذلك تمنع تجمع تلك السلطات الثلاث في يد واحدة والمقصود هنا تحكم شخص بوظائف او قرارات السلطات مرتكز على نفوذه الواسع تلك الخصال التي تعبر عن كينونة النظام الديمقراطي الذي يعبر عن ماذا تحتاج الدول كي تصبح دولة ذات نظام سياسي ديمقراطي [٤٧].

ب- مفهوم التحديث

يعرف التحديث على انه عملية تحويل المجتمع التقليدي الى مجتمع حديث تقني ذو مواقف عقلانية ومنظومة اجتماعية مميزة وهو ايضاً عملية متعددة الجوانب يشمل تغيرات في جميع مجالات الفكر الانساني والانشطة الانسانية وعلى وجه الخصوص يتضمن التحديث تحولات اجتماعية واقتصادية إذ يتحول الاقتصاد من اقتصاد بدائي ومتخلف الى صناعي وتقني متطور ومن منظومات متخلفة تقليدية الى منظومات منفتحة ومبنية على الانجاز [٤٨]. بمعنى ان التحديث هو عملية شاملة لكل قطاعات الدولة فهو يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتحديث بناء وسلوك وقيم يقبل عليها المجتمع برغبة الشعب والحكومة من اجل تلبية احتياجات ذاتية تتعلق برغبة الامم بالنهوض والتقدم والارادة القوية بالإصلاح وذلك كله في ضوء معتقداتهم الدينية وهويتهم الحضارية، أذ ان عملية التحديث تنبع من الداخل ونقوم بمزج ثقافة ومعتقدات الشعوب مع المنجزات العصرية وتجارب الشعوب الناجحة وصهرها في بوتقة التجديد والتحديث وتكون التكنلوجيا حاضرة وبقوة في تلك العملية أذ يتم استخدام التكنلوجيا الحديثة والتوسع في البحث العلمي وتطوير اقتصاد المعرفة و من ابرز سمات مجتمع التحديث إن يستغل العلم والمعرفة في تطوير جميع جوانب الحياة[٤٩].

وتبدأ اعادة عمليات التحديث من تحديث النظام السياسي في الدول والذي يعد الوجه الرئيس لعملية التحديث ويعرف تحديث النظام السياسي هو عملية توسيع ونمو الانشطة السياسية والتشريعية والادارية على المستوى الوطني واستبدال انماط الحكم التقليد بحكومة عصرية ديمقراطية ويستهدف التحديث تنمية المؤسسات السياسية ورفع قدرتها وزيادة فاعليتها لتحقيق الاهداف والخطط التي تستهدف تطوير الدولة والمجتمع ويحرص النظام السياسي الجديد على مقدرته في صياغة السياسات والقدرة على تنفيذها [٥٠]. ويكون ذلك النظام السياسي مبني على نظم قانونية له طابع العمومية والتجرد ويكون اساس الوصول للمناصب الهامة في الدولة عن طريق الكفاءة والتفوق، وان يقوم بتهيئة الاجواء للمشاركة الشعبية في العملية السياسية ويقوم التحديث السياسي بإعادة بناء هيكلية المؤسسات للوصول الى التكامل الحقيقي ويجب على النظام السياسي الجديد ان تكون له القدرة على مواجهة الممارسات التي تعرقل سير النظام كاختلاس الاموال العامة والمحسوبية والرشاوي وذلك عن طريق جعل نظام المحاسبة والمسائلة اساس الهيكلية الوظيفية لمحاربة ذلك النوع من الضرر[٥١]. وان تطور اي نظام سياسي يحتاج الى قيم حديثة وجهد كبير من القيادة المسؤولة على عملية التحديث السياسي والحرص على إقامة توازن معتدل لتلبية جميع المتطلبات التي قد تنشئ من التغيرات التي طرأت على الجانب السياسي او الاقتصادي والاجتماعي، وعلى ما سبق يمكن ان نحدد ثلاث عناصر اساسية لعملية التحديث ناجحة في النظام السياسي وهي: عقلنة السلطة ، والتخصص البنيوي ، والمشاركة السياسية [٥٢] .

ولا يمكن لنا ان نغفل دور القيادة واهميتها في عملية التحديث الشاملة في كل قطاعات الدولة ابتداء من التحديث في النظام السياسي وتمكن دور القيادة في بلورة رؤية تخدم اهداف الامة ورغبات شعوبها، وتترجم تلك الرؤية في ادخال الاصلاحات والسعي في ادخال التحديث في كافة المؤسسات الحكومية وقيادة كافة الفئات وشرائح المجتمع للمشاركة الفعالة في العملية السياسية ،وهنا تكمن اهمية وضرورة وجود قيادة واعية حريصة على رفع مستوى الامم [٥٣].

وبذلك أن عملية التحديث مرتبطة بالديمقراطية التي تكون نتائج التحديث والديمقراطية نظام ضروري لتطوير قاعدة الحكم وتحسين الاداء على جميع المستويات والتي لا تتم بنجاح إلا عن طريق التحديث والاصلاح والانفتاح الاقتصادي ومشاركة فعاله للعنصر الشعبي وابراز اهمية مشاركة المواطن جزءاً من العملية السياسية والديمقراطية ولتحقيق الديمقراطية والتحديث في النظام السياسي للدولة القطرية يتطلب خطوات حثيثة تمس جوانب حساسة من النظام السياسي القائم في قطر وذلك التغيير يتطلب جهد وأراده حقيقية من قبل القيادة

القطرية وعلى رأسها الأمير حمد بن خليفة الساعي للتغيير وتحديث النظام السياسي القائم في قطر بالشكل الذي يخدم رؤيته وطموحه نحو دولة تتمتع بالديمقراطية والمشاركة المجتمعية وهي أولى خطوات ازدهار الدول وتطورها ، لذا اتخذ الأمير حمد مجموعة من الاجراءات وتشريعات وقوانين عززت من دفع عجلة التحديث تغيير النظام السياسي :

١- سلسلة التشريعات والقوانين الاصلاحية

ان من أولى القرارات التي اتخذها الأمير حمد لأنهاء حالة الجدل حول نظام توريث الحكم اصدار قرار رقم (٤٠) لسنه ١٩٩٥م والذي اقر ان نظام الحكم يكون وراثياً من الاب الى الابناء ومن اسرة آل ثاني ويشترط في ولي العهد ان يكون رشيداً وعاقلاً [٥٤]، تعد تلك خطوة مهمة من اجل تنظيم ولاية العهد في دولة قطر وايضاً حدد الأمير بعض اختصاصات ولي العهد بقرار أميري رقم (١٦) لسنة ١٩٩٧م بتعديل بعض احكام الدستور الاساسي المؤقت المعدل والذي نص على استلام ولي العهد واجبات وسلطات الأمير اثناء غيابة خارج الدولة كما ينوب عنه في ترأس جلسات مجلس الوزراء [٥٥]. كما انه قام بإعادة تشكيل مجلس الوزراء بأمر اميري رقم (٢) لسنه ١٩٩٥م والتي تكون تحت رئاسته ويتكون من ١٧ وزارة [٥٦] إلا أن ذلك القرار قد عدل علية بقرار اميري رقم (٣) لسنه ١٩٩٦م ولذي يخص تعين رئيس مجلس الوزراء للشيخ عبد الله بن خليفة ال ثاني[٥٧].

ويعد ذلك القرار خطوة مهمة نحو الفصل بين السلطات ونبذ مبدأ احتكار السلطات بيد واحدة وذلك احدى الاصلاحات التي طرحها الأمير التي فصلت بين منصب الامارة ومنصب رئاسة الوزراء، واستكمال سلسلة الاصلاحات والتعديلات على مواد النظام الاساسي المعدل[٥٨].

ايضاً من ضمن القرارات المهمة التي تم اصدارها من قبل الأمير هي قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٨م بخصوص انشاء مجلس التخطيط الذي تكون له شخصية اعتبارية وميزانية خاصة به، وتكمن اهمية ذلك المجلس في اختصاصاته الواسعة إذ يقوم بإعداد السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة وفق مبادئ وتوجهات النظام السياسي للدولة، كما تتابع تنفيذ السياسات والخطط المطروقة، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء عليها، إذ يضع ذلك المجلس مجموعة من الخطط الانمائية طويلة المدى والمتوسطة والقصيرة بكل مكوناتها ومشروعاتها وتوزيع الاختصاصات على القطاعات ومتابعة التزام جميع القطاعات بالخطط المعتمدة [٥٩].

ومن مبدأ اطلاق الحريات التي تعد احد اركان الديمقراطية شملت سلسلة الاصلاحات قرار اطلاق سقف الحريات وذلك بإلغاء وزارة الاعلام ورفع الرقابة عن الصحف ووسائل

الاعلام [٦٠] وذلك وفق قانون رقم (٥) لسنه ١٩٩٨م والذي اقر بإلغاء وزارة الاعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها[٦١] ،وفي نفس السنة تم طرح قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٨م والذي يخص في انشاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة أذ تم التعديل على القوانين السابقة التي تخص انشاء الجمعيات والتي تعد خطوة اخرى نحو الحرية والديمقراطية وارتبطت الجمعيات بوزارة الاوقاف للشؤون الاسلامية في ما يخص التسجيل والنظام الداخلي للجمعية واشترط في رئيس الجمعية ان يكون قطري الجنسية وليس له اي حكم قانوني سابق ولا يملك تهمه تمس الشرف والاخلاق [٦٢].

٢- انتخابات مجلس البلدية

صدر في عام ١٩٩٨م قانون يقضي بإعلان انتخابات المجلس البلدي [٦٣] في قطر الذي كان من ضمن الاحداث المميزة في حركة الاصلاح والتغير[٦٤]، وتكمن اهمية ذلك الحدث بأهمية مبدأ الانتخاب جزء من العملية الديمقراطية ، أذ أن الانتخابات هو اعتراف لحق الشعب في ان يحكم نفسه بنفسه ، كما انه اجراء قانوني يحدد نظامه ووظيفته دستور او لائحة ليختار بمقتضاه الشخص الذي يود انتخابه لرئاسة مجلس او نقابة او ندوة ويرتبط بالانتخابات الاقتراع العام، اي حق كل مواطن بالغ في الاقتراع بالانتخابات دون تمييز على اساس الطبقات الاجتماعية او اللون و الدين وغيرها، كما تعد الانتخابات احدى الاليات لضمان نجاح العملية الديمقراطية وهي ايضاً ترسخ مبدأ القانون في الدولة من خلال إمكانية المشاركة للمواطنين في اختيار ممثليهم التي تؤدي في النهاية الى مساهمة المواطنين بالعملية السياسية واتخاذ القرارات.[٦٥] كما ان الانتخابات تعزز من اهداف الاصلاح والتنمية السياسية وترفع من المستوى التنظيمي للمؤسسات وتحقق الممارسة الكفؤة للعملية السياسية ، وان عملية انجاح الانتخابات تتوقف على مجموعة من النقاط التي يجب توفرها في الانتخابات منها الالتزام بالموعد المحدد للانتخابات، والسعي لزيادة المشاركة الشعبية، وتشجيع المرأة للانخراط بالترشيح والانتخاب ، وايضاً توفير الشفافية منذ الاعلان الاول للانتخابات الى اعلان النتائج، وتحقيق المساواة في الانتخاب والترشيح الكافة فئات المجتمع، واعطاء المرشح الحق في تحديد الدائرة التي يرغب بالترشيح فيها [٦٦]. وبشكل عام تعد انتخابات المجلس البلدي مهمة كونها تلامس الحياة اليومية للمواطن وذلك بارتباط وظائفها واختصاصات ذلك المجلس بالمواطن، منها ما يخص البيئة التي يعيش فيها ومشكلاتها، او توفير الخدمات وغيرها من الاختصاصات التي تشكل اساس اهمية ذلك المجلس [٦٧].

وتكمن اهمية انتخابات المجلس البلدي لقطر ليس فقط في كونها اول نظام انتخابات منظم وتجربة ديمقراطية فريدة من نوعها في تاريخ قطر فقط إنما تعدد اختصاصات ووظائف

مجلس البلدي الذي يسهم من عملية التحديث الاجتماعي نظراً لتولي ذلك المجلس مسؤولية تدعيم البنية التحتية، وتهيئة الاحياء والتخطيط للمدن، وإقامة الحدائق وإعداد الطرقات وتشيد المدارس وتوفير الانارة للطرقات وتجميل مداخل المدن وغيرها من الوظائف التي تسهم من التقدم العمراني لقطر [٦٨].

أن تجربة الانتخابات التي تعد واحدة من اهم روافد الديمقراطية كانت تجربة جديدة والاولى من نوعها في قطر، كما انها تجربة تحسب على منطقة الخليج العربي كونها من التجارب الديمقراطية المستحدثة ، وعلى الرغم من أن دولة الكويت قد سبقت قطر في مثل ذلك النوع من التجارب وقيامها بانتخابات ديمقراطية إلا أن قطر قد وفرت معايير أفضل خصوصاً بعد اعطاء المرأة القطرية حق الترشيح والانتخاب[٦٩].

وعالج مرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٩٨م المتعلق بنظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي إذ حدد ذلك المرسوم بعض الشروط التي يجب توفرها في الناخب ومنها أن يكون قطري الجنسية وان يكون قد بلغ الثامنة عشر من عمره ، وان لا تكون لدية تهم او سوابق تمس الشرف او الاخلاق، كما منع المرسوم من ان يشارك المواطن العامل في القوات المسلحة في الانتخابات وان يقيم اقامة مباشرة في الدائرة الانتخابية التي يباشر فيها حق الانتخاب [٧٠].

أن اعطاء النساء القطريات الحق في عملية الاقتراع للانتخابات والمشاركة في عملية الانتخابات خطوة مهمة كانت جزء من سياسة الاصلاح والانفتاح التي تبناها الأمير حمد بن خليفة ال ثاني وهي بداية ادخال ومشاركة المرأة القطرية في عملية تنمية البلاد [٧١]. وايضاً اعطاء حق مساواة المرأة القطرية مع الرجل في العملية السياسية وان مشاركتها السياسية اصبحت حقيقة وهو تأكيد على دور المرأة في مجتمع تغلب علية الطابع التقليدي المحافظ إلا ان ارادة القيادة السياسة قد تغير من المعادلة وتسهم من بلورة نظام جديد [٧٢] فإن رغبات القيادة الجديدة وعلى رأسهم الأمير حمد سعوا من اجل التخلص من تلك النظرة التقليدية التي ترتبط بالمجتمع بشكل وثيق وعلى الرغم من صعوبة اقتراح ذلك النوع من الانفتاح واعطاء المرأة القطرية حق للمشاركة السياسية، إلا ان الأمير حمد اعلن في خطاب الدورة الاعتيادية للمجلس الشورى عام ١٩٩٧م عندما قال " **إعطاء المرأة حق العضوية والانتخاب يعد خطوة كبيرة نحو تعزيز دور المشاركة الشعبية في ممارسة العمل التنفيذي والتشريعي على حد سواء** "[٧٣]

ويمكن ان نفسر ذلك الخطاب على اساس اعلان حق ترشيح المرأة هي خطوة في درب طويل تجدد افكار المجتمع وتعطي نتائج ايجابية على المدى البعيد اذا ما تخلص المجتمع من بعض الافكار السلبية بخصوص دخول المرأة في ذلك المعترك وكذلك كسر بعض التقاليد

التي تقيد حركة المرأة في مختلف مجالات الحياه لذلك كان لتلك الانتخابات أثر في تطور ادوار المرأة القطرية في المجتمع .

وبما ان تلك الانتخابات تعد التجربة الاولى للمواطن القطري لذا شهدت الاجواء تنافس بين المرشحين وذلك من خلال عدة وسائل استخدمها المرشح القطري للتعريف بنفسه ومنها استخدام وكالات الاعلان والدعاية في خارج البلاد وذلك لقلة خبرة المرشح في مجال الاعلان كما استعملت التكنلوجيا ووسائل الاتصالات للدعاية، كما اسهمت وسائل الاعلان والصحف مدفوعة الثمن في التوعية للحملات الانتخابية وتعريف المواطنين بالمرشحين [٧٤] . وبشكل عام كانت التغطية الاعلامية لذلك الحدث كبيرة فقد خصصت الصحف القطرية الثلاثة الرئيسة وهي الراية ، والوطن ، والشرق ، اقسام كاملة لتغطية الانتخابات فضلاً عن بث التلفزيون القطري للعديد من البرامج المتعلقة بالانتخابات بما في ذلك برنامج توعية الناخبين واعلان قائمة المرشحين من كل دائرة انتخابية مع السيرة الذاتية للتعريف بهم، وإقامة حلقات نقاشية ومناظرات ساخنة في اللقاءات التلفزيونية، وكانت المنشورات التعريفية للناخبين تنتشر في شوارع الدوحة وباقي مناطق قطر، وقد كان اغلب الناخبين من العوائل الثرية الذين استطاعوا تمويل حملاتهم الاعلانية، وكانت سيطرة الحكومة في ما يخص برامج الترشيح حاضرة فقد طلبت من كل المرشحين تقديم البرامج من أجل الحصول على الاوراق الازمة للترشيح وتصاريح من الوزارة تتعلق بالملصقات أو توزيع المطبوعات، كما ان قلة عدد السكان في دولة قطر وتركزهم في عاصمة قطر الدوحة أدى إلى تكوين مجلس بلدي مركزي واحد لخدمة الدولة بأكملها، [٧٥] ويتألف المجلس البلدي من ٢٩ دائرة انتخابية تتركز عشرين دائرة انتخابية منها في العاصمة دوحة ومحيطها والدوائر التسع تنتشر في باقي مناطق قطر [٧٦].

وبعد استكمال كل التحضيرات جاء موعد انتخابات مجلس البلدي في مارس ١٩٩٩م إذ تسابق ٢٢٧مرشح بينهم ست نساء[٧٧] للفوز ب٢٩ مقعداً[٧٨] إذ بلغ اجمالي الناخبين ١٧.٥٣٢ من العدد الكلي للمسجلين في الانتخابات الذي بلغ ٢١٩٩٥ اي نسبة ٧٩.٧ بينهم ٧.٤٨٥ ناخبة وشكلت نسبة النساء المشاركات في سجل الناخبين ٤٥% [٧٩].

وبذلك تألف المجلس من ٢٩ عضوا يمثلون ٢٩ دائرة انتخابية تضم اكثر من ٢٤٢ منطقة من مناطق دولة قطر ومدة المجلس أربع اعوام تبدأ من تاريخ اول اجتماع لها ويرأس المجلس رئيس يتم انتخابه من قبل الاعضاء وتتبع المجلس ثلاث وحدات ادارية هي : مكتب الرئيس ، مكتب المجلس ، والعلاقات العامة ،إما بالنسبة الى لمهام المجلس فهي تشمل ما يلي :

اولاً : مراقبة تنفيذ القوانين والقرارات والانظمة المتعلقة بالوزارة والانظمة المتعلقة بشؤن تنظيم المباني وتخطيط الاراضي والطرق والمحلات التجارية .

ثانياً : البحث في النواحي التخطيطية البرمجية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والمالية للشؤون البلدية والزراعية يقوم اعضاء المجلس بتحديد برنامج عمله وميزانيته، وترفع التوصيات الى وزارة البلدية والبيئة، ويعقد المجلس اجتماعاته بصورة علنية في الدوحة مرة كل اسبوع ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور ثلثي أعضائه(٨٠).

٣- مجلس العائلة الحاكمة

في عام ٢٠٠٠م اصدر الأمير حمد أمراً أميري يقضي بإنشاء مجلس للعائلة الحاكمة وتكون رئاسة المجلس من نصيب الأمير حمد بن خليفة ال ثاني وولي العهد نائب الرئيس، يضم المجلس عدد من افراد العائلة الحاكمة كأعضاء يتعينون بقرار أميري، اما اختصاصات المجلس تشمل جميع الامور المتعلقة بشؤن الاسرة الحاكمة ويبحث ما يحيل اليه رئيس المجلس من مسائل مرتبطة بها ويكون للمجلس امين عام يتولى تصريف شؤن المجلس ويعين الامين بقرار اميري. يضع المجلس اللائحة داخلية التنظيم عمل المجلس واجتماعاتها وتصدر تلك اللائحة من قبل رئيس المجلس، كما ذكر القرار بأن عضوية المجلس شرفية ولا يتقاضى امين عام المجلس والاعضاء اي مكافئات ولا يتمتعون بأي مزايا لقاء عضويتهم (٨١).

أن خطوة انشاء مجلس للعائلة الحاكمة القطرية مهمة فهي من ضمن سلسلة التنظيمات التي يستمر الأمير بطرحها إذ ينظم ذلك المجلس حسب اختصاصاته مسائل متعلقة بإفراد العائلة الحاكمة، وقد تكون المجلس من ابرز شخصيات اسرة ال ثاني والذين يمثلون مختلف الاتجاهات موزعين بين عاملين بالسلك السياسي كالوزراء والسفراء والدبلوماسيين، وكذلك من رجال الاعمال والتجار يتباحثون في مختلف المسائل التي تخص العائلة من عدة جوانب، ويمثل تشكيل المجلس ركيزة من ركائز استقرار الاوضاع بما يطرحه المجلس من اراء ومقترحات تنال صداها في تطوير الحياة السياسية (٨٢).

٤- اصدار الدستور الدائم لقطر

الدستور هو مجموعة من القواعد التي تحدد شكل الدولة بسيطة او مركبة (٨٣) ونوع نظام الحكم ملكي او جمهوري وشكل الحكومة رئاسي ام برلماني او شبة رئاسي كما ان الدستور هو الذي يحدد اختصاصات السلطات الثلاثة والعلاقة فيما بينها (٨٤) والدستور هو العنصر الرئيسي لضمان استقرار النظام السياسي في الدولة كما انه القاطرة التي تدفع المجتمعات الى التقدم والنمو ذلك لأن الدستور يحدد هوية الدولة ويضمن للمواطنين حقوقهم كما يحقق

الدستور الديمقراطية من خلال تقرير ثلاث مبادئ أساسية وهي الشفافية والمسائلة والمشاركة[٨٥] وان وضع مواد الدستور للدول تعتمد على الوضع السياسي والاجتماعي والموروث التاريخي للدولة وهو عادة يتكون من فصول وابواب كذلك يتضمن الدستور مجموعة من الانظمة كالاتي:

١- يبين الدستور نظام الحكم في الدولة فقد تكون ملكية او جمهورية

٢- يبين الدستور شكل الحكومة ما اذا كانت رئاسية يتمتع فيها الرئيس بمطلق الحرية او نظام حكومتها برلماني يكون اختصاصات الرئيس محدودة وفي بعض الدول يكون الرئيس فيها رمز للدولة

٣- يبين الدستور السلطات الاساسية في الدولة واختصاصات كل سلطة والعلاقة فيما بينهن وتتكون السلطات من ثلاث سلطات رئيسية وهي : السلطة التشريعية واختصاصها تشريع القوانين ومراقبة عمل السلطة التنفيذية وهي تتكون من مجلس منتخب والسلطة القضائية تمثل المحاكم على اختلاف درجاتها وانواعها وتطبق القانون على القضايا والمنازعات اما السلطة التنفيذية والتي تتألف من رئيس الدولة ومجلس الوزراء والادارة المحلية تتولى تنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة في الدولة

٤- يحفظ الدستور في مواده الحقوق والواجبات للمواطن [٨٦].

وتقسم الدساتير من ناحية العمل بها الى دستور مؤقت ودائم والفرق بينهما أن الدستور المؤقت وضع في مرحلة انتقالية للبلاد أي غير مستقر، وذلك لعدة اسباب منها حدوث ثورة او انقلاب او حصول الدولة على الاستقلال، لذا وجب وضع قانون اساسي يناسب تلك المرحلة غير مستقرة، وذلك ما حدث بالفعل في الحالة القطرية عندما تم وضع اول نظام اساسي مؤقت لقطر، والتي كانت مرتبطة بمعاهدة بريطانية سنه ١٩١٦م وعدل عليه بعد الاستقلال عام ١٩٧١م إما الدستور الدائم فهو الدستور الذي تسنه السلطة من اجل تنظيم الاوضاع الدستورية في الدولة بوضع دائم ينضم عمل السلطات واختصاصاتها ويضمن حقوق وحريات الافراد [٨٧].

ومن مراحل وضع الدستور لبلد ما يتم اعداد هيئة تتكون من مجموعة من الاشخاص ليقوموا بصياغة الدستور وهم اولئك يتم تعينهم من السلطة المسؤولة او عن طريق الانتخاب وتلك الهيئة تكون مسؤولة عن صياغة محتوى الدستور [٨٨]. وصياغة الدستور هي المرحلة التي تلي اعداد الهيئة المسؤولة عن صياغته وهي عملية تحتاج درجة كبيرة من الانتقاء فهي مرحلة دقيقة ويجب أن تكون مواد الدستور سهلة التفسير والتطبيق لكي لا تثير المشاكل وذلك يشمل اهتمام الهيئة بكيفية انتقاء الالفاظ والكلمات وكيفية صياغة الجمل

والعبارات [٨٩]، فمرحلة صياغة مشروع النص الدستوري هي جزء من المسار التأسيسي وهي المرحلة التي يتم خلالها تحديد مضمون الدستور وصياغتها بلغة قانونية لإعطاء الدستور شكله النهائي الذي سيتم المصادقة عليه ليصبح دستوراً رسمياً للبلاد[٩٠]، ومن ضمن مراحل وضع الدستور هو عرضه للاستفتاء الشعبي لكي يضفي الشرعية على وثيقة الدستور، وتسبق عملية الاستفتاء حملات توعية وتثقيف للمواطنين بمضامين ومواد الدستور واعطاء المواطن الحق في اقرار الدستور في جو ديمقراطي بعيد عن التأثير والتدخلات [٩١].

وهكذا تبين لنا الأهمية القصوى للدستور كنظام تسير عليه لبلدان يحدد نظامها وتشكيلتها وتعدد سلطاتها ويحفظ للناس حقوقهم وهو السبيل نحو التطور والتحديث، ولأن قطر تعيش مدة مهمة من حياتها نحو تغير اسس وبنا الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فأنها تحتاج الى دستور دائم جديد يؤكد المكتسبات الجديدة لقطر، ويطور من عمل منظماتها.

وقد اعلن الأمير حمد بن خليفة عن وجهه نظر الأمير حمد بن خليفة ، بخوص الدستور في خطاب الدوري العادي السابع والعشرين لمجلس الشورى عام ١٩٩٨م عن حاجة البلاد الى دستور دائم يناسب التطورات والتغيرات الجديدة ونظام جديد يوفي متطلبات المجتمع القطري، كما اكد ان النظام الاساسي المؤقت والمعدل لم يعد يناسب الوضع الجديد، لذا وجب تغييره بدستور دائم يعزز من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لأداء مهامها بكفاءة وتحسين الادارة الحكومية، وايضاً وعد الأمير حمد بأعداد لجنة من الكفاءة وذو الاختصاص لوضع الدستور دائم من بنوده الاساسية تشكيل مجلس منتخب عن طرق الاقتراع الشعبي المباشر كجزء من عملية المشاركة الشعبية في الحكم[٩٢].

ارادت القيادة القطرية لذلك الدستور أن يضع الأسس الديمقراطية في مواده مع الاسترشاد بالشريعة الاسلامية والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، والأهم من ذلك وضع ضوابط للسلطة التنفيذية وعدم علوها على باقي السلطات وتتكون السلطة التشريعية من المشاركة الشعبية، إما السلطة القضائية فهي تكون منفردة في قراراتها، تلك القواعد الرئيسة إذ ابتغت القيادة تطبيقها في دستورها الجديد[٩٣] .

وجاء قرار رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م يقضي بتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم تسمى (لجنه اعداد الدستور) يكون مقرها في الديوان الأميري[٩٤] وتتكوم للجنه من ٣٢عضواً يكون الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي رئيساً ومبارك بن علي خاطر نائباً للرئيس واحمد بن عبدالله ال محمود مقرراً وعلي بن فطيس مقرر مساعد، وحددت مدة وضع الدستور بثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار يحدد سكرتير للجنة اعمال اللجنة واوقات الانعقاد، كما يحق الاعضاء دعوة ذو الخرة والاختصاص من اجل المباحثة في الامور القنية التي تعترض مهمة

وضع الدستور وتنشئ اللجنة لجاناً فرعية تضم كل منهم خبراء ومختصون ويكون لكل لجنة رئيس من الاعضاء وذلك لغرض معاونة لجنة اعداد الدستور على مهامهم ويقوم رئيس اللجنة برفع اعمالهم كل ستة اشهر الى الأمير للنظر فيها وتقيم النتائج [٩٥].

ندرك من مضامين ذلك القرار انه وضع صيغة دقيقة لتشكيل لجنة فقد اعطى مدة زمنية طويل تكون خير عون في استخراج دستور دقيق ومدروس يكون كفئ للمتوقع وحرص القرار في وضع للجنة ذو كفاءة كبيرة مع تعاون الخبراء والمختصين في المسائل المعقدة، وكان اول اعمال اللجنة إقامة اربع لجان فرعية اختصت الاولى بالمقومات الاساسية للمجتمع والحقوق والواجبات العامة، اما اللجنة الثانية اختصت بالسلطة التشريعية والثالثة بالسلطة التنفيذية إما اللجة الرابعة فقد اختصت بالسلطة القضائية، وعلى ذلك الترتيب خرجت وثيقة الدستور بشكل الذي يتسم بالاستقرار والثبات وتناسبها مع التقاليد الاسلامية والخليجية ومع متطلبات القيادة والشعب، وكان ذلك نتيجة العمل الدؤوب من للجنة إعداد الدستور وتسلم الأمير حمد بن خليفة ال ثاني وثيقة الدستور في عام ٢٠٠٢م [٩٦]، وتأتي بعد ذلك المرحلة الاهم من وجهة نظر الأمير حمد بن خليفة ال ثاني وهي مرحلة الاستفتاء الشعبي على الدستور الدائم أذ اصدر الأمير خليفة مرسوم في تاريخ ٥ نيسان ٢٠٠٣م يدعو فيه المواطنين للاستفتاء على الدستور مع تأكيد بتصديق ذلك الدستور بعد عرض نتيجة الاستفتاء[٩٧]، تلك الدعوة بالمشاركة الشعبية من قبل امير الدولة بثت الحماس في نفوس المواطنين القطريين، وذلك ما شهدت صناديق الاقتراع التي شهدت اقبال المواطنين للأدلاء بأصواتهم على الدستور الذي سوف يقوم بنقل بلادهم الى مصافي الدول المتقدمة ذات النظام الديمقراطي الذي يمنح مواطنيه الحرية والحقوق وتقاسم الحكم والمشاركة في صنع القرار مع الحكام ،لذا كانت نسبة الاستفتاء على الدستور ٩٦.٦% أذ بلغ عدد الاصوات المؤيدة للدستور ٦٨الفاً و٩٨٧صوتاً اما الاصوات الغير موافقة على الدستور فقد بلغت الفان و١٤٥ صوتاً، وحرصت وزارة الداخلية واللجنة العامة على تنظيم عملية الاستفتاء على الدستور الدائم وتحديد المراكز التي سوف تجرى عليها عمليات الاستفتاء ، ذلك التنظيم أساهم من يسر وتسهيل العملية وبعد اعلان نتيجة الاستفتاء واقرار ما يريده الشعب اعلن الأمير حمد بن خليفة الدستور الدائم وذلك في عام ٢٠٠٤م[٩٨].

ويتألف ذلك الدستور من (١٥٠) مادة موزعة على خمس ابواب، تناول الباب الاول الدولة وأسس الحكم، وجاء في المادة الاولى" **قطر دولة عربية ذات سيادة مستقلة دينها الاسلام والشريعة الاسلامية هي مصدر تشريعاتها ونظامها ديمقراطي ولغتها الرسمية هي اللغة العربية وهي جزء من الامة الاسلامية** "[٩٩] ونصت المادة الثامنة على ان حكم الدولة

يكون من عائلة ال ثاني خاصة من ذرية حمد بن خليفة ال ثاني ويكون للحكم من بعد الأمير للذي ينصبه الأمير من ابنائه ويسمى ولي العهد[١٠٠]، وتلك المادة تنهي الخلاف الدائم حول وراثة العهد الذي انهت الجدال بتولي ذرية حمد والى الابد حكم قطر من دون الرجوع الى باقي فروع العائلة الحاكمة[١٠١]، اما باقي مواد الباب الاول، فقد تناولت اختصاصات ومواصفات ولي العهد[١٠٢]، تناول الباب الرابع مهمة تنظيم السلطات وانقسم ذلك الباب الى عدة فصول جاء في الفصل الاول: تأكيداً للمبادئ الديمقراطية التي دعا اليها الشعب والقيادة القطرية إذ ان المادة(٥٩) نصت على ان الشعب هو مصدر السلطة وهو اعتراف دستوري على احقية الشعب في صنع القرار وتغير المعادلات السياسية اذا ارادت ذلك، إما المادة (٦٠) فتناولت مبدأ فصل السلطات الثلاثة الرئيسة، اما باقي المواد توزيع السلطات إذ اختصت السلطة التشريعية بمجلس الشورى والسلطة التنفيذية اعطت للأمير ومجلس الوزراء والسلطة القضائية فأوعزت للمحاكم كما وضع الدستور[١٠٣]، واختص الفصل الثاني من الباب الرابع باختصاصات الأمير وسلطاته ونصت المادة (٦٤) "**الأمير هو رئيس الدولة وذاته مصونة واحترامه واجب**"[١٠٤] وتقع على عاتق الأمير رسم سياسات الدولة بمعاونة مجلس الوزراء وله لحق في اقرار القوانين والمراسم ولا يصدر اي قانون الا بموافقته، كما يترأس الأمير جلسات مجلس الوزراء عند الحاجه، وانشاء وتنظيم اجهزة الدولة والوزارات وتوزيع اختصاصها والاشراف عليها وتعين الموظفين المدنيين وانهاء خدماتهم عند الحاجة [١٠٥].

وتقع ضمن سلطات الأمير تعين رئيس الوزراء والوزراء بأمر أميري ويقبل استقالتهم وله السلطة في أقالة رئيس الوزراء والوزراء ايضاً[١٠٦]. كما يعد الأمير هو القائد الاعلى القوات المسلحة ويعاونه في ذلك مجلس الدفاع الذي يتبعه بشكل مباشر وهيئة الاركان مسؤولة امامه، وحسب الدستور للأمير الحق في ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية وأعلان حالة الطوارئ وايجاد الحلول اللازمة في وقت الازمات التي تهدد امن البلاد تلك هي اختصاصات امير الدولة التي نص عليها الدستور الدائم [١٠٧].

وجاء الفصل الثالث من الباب الرابع بتغير كبير بنظام الحكم فقد تولى مجلس الشورى بحسب الدستور السلطة التشريعية وجاء في مادة (٧٦) ان لمجلس الشورى الحق في اقرار الموازنة العامة والرقابة على السلطة التنفيذية وذلك يعد تغيير ايجابي بخصوص سلطة مهمة في البلاد والتي اعطت لمجلس الشورى الذي غلبت علية صفه اعطاء التوصيات فقط منذ تأسيسه اصبح الان ووفق الدستور مسؤول عن السلطة التشريعية ذات الاختصاصات المهمة [١٠٨]، ويتألف مجلس الشورى من خمسة واربعين عضواً يتم انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر ويعين الأمير خمسة عشر عضو من مجلس الوزراء، كما حدد

الدستور الشروط الواجبة توفرها في عضو مجلس الشورى [١٠٩] . فقد حددت مواد الدستور اختصاصات وسلطت المجلس بصفاته السلطة التشريعية في البلاد إذ يستطيع المجلس ان يعدل على بعض مواد الدستور الدائم للبلاد، وذلك بعد المناقشة وطرح البدائل في المجلس لإقرار التعديل، إلا ان قرار التعديل مرتبط بموافقة الأمير عليها، كذلك يحق لكل عضو من الاعضاء اقتراح القوانين ومناقشة مشروعات القوانين للمصادقة عليها [١١٠] . وبالنسبة الرئيس مجلس الشورى فينتخب بعد انعقاد اول جلسة للمجلس ويتم تحديد كذلك نائب الرئيس، وتضمنت المادة (٩٧) اللائحة للنظام الداخلي للمجلس والتي تشمل طريقة سير العمل في المجلس واعمال اللجان وتنظيم الجلسات وقواعد المناقشة والتصويت وكافة الصلاحيات التي اعطت للمجلس حسب الدستور الدائم[١١١].

وبالرغم من التغير الواضح في اختصاصات مجلس الشورى التي اصبحت السلطة التشريعية في البلاد، إلا أن مواد الدستور الخاصة بمجلس الشورى قد طالها انتقادات نظراً لربط مصير القرارات التشريعية في البلاد بموافقة الأمير، وذلك تجرد من وظيفة اقرار التشريع من المجلس الشورى، كما أن المعاهدات والاتفاقيات تبرم من قبل الأمير واعطت للمجلس حق الاطلاع عليها، تلك اهم الاسباب التي ادت إلى انتقاد مواد الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية [١١٢].

وبخصوص السلطة التنفيذية فقد خصص الفصل الرابع من الباب الرابع بالسلطة التنفيذية التي اعطت الهيئة التنفيذية لمجلس الوزراء، اشترط الدستور في مواده ان يكون الوزراء قطريي الجنسية يتم تعينهم وتشكيل الوزارات من قبل الأمير[١١٣] كما حددت في المادة (١٢١) اختصاصات مجلس الوزراء وهي كالاتي :

١- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم التي تعرض على مجلس الشورى لمناقشتها ومن ثم تحول الى الأمير للمصادقة عليها.

٢- الاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات .

٣- اقتراح إنشاء وتنظيم الاجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة .

٤- الرقابة العليا على سير النظام الحكومي والمالي والاداري .

٥- رسم القواعد العامة الكفيلة الاستنبات الامن الداخلي .

٦- إدارة مالية الدولة ووضع مشروعات موازنتها العامة طبقاً لذلك الدستور .

٧- الاشراف على طرق رعاية مصالح الدولة في الخارج وعلى وسائل العناية .بالعلاقات الدولية وشؤونها الخارجية .

٨- إعداد تقرير اول كل سنة مالية يتضمن في التقرير كل الاعمال الهامة التي اقامتها الوزارة في الداخل والخارج [١١٤].

تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة باجتماع اغلبيتهم على ان يكون الرئيس او نائبه من ضمنهم ورئيس مجلس الوزراء يتولى رئاسة جلساته وإدارة المناقشات ويشرف على سير العمل وتكامل وحدة المجلس، وان جميع الوزراء ورئيسهم مسؤولين امام الأمير عن كل اعمالهم وواجباتها وتلك اهم النقاط التي عالجت فيها السلطة التنفيذية المتكونة من الأمير ومجلس الوزراء في الدستور [١١٥].

وبالنسبة للسلطة القضائية حددت مواد الفصل الخامس نظامها، أذ ان السلطة القضائية مستقلة بمحاكمها على اختلاف انواعها ودرجاتها واحكامها وفق القانون والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في اختصاصهم ولا يجوز لأي جهة التدخل في نظامها[١١٦]. كما نصت المادة (١٣٤) ان القضاء غير قابل للعزل[١١٧]. إلا في الحالات التي يحددها القانون ويرتب القانون المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ويبين صلاحياتها واختصاصاتها[١١٨]، وجلسات المحاكم علنية إلا في بعض الحالات التي تجعل فيها المحاكم جلساتها سرية مراعاة للنظام العام لكن في جميع الحلات تكون فيها النطق في الحكم علني[١١٩]، وتناولت بقية المواد في ذلك الفصل بعض التفاصيل التي تخص ترتيب وتنظيم السلطة القضائية في الدستور الدائم للدولة قطر.

من خلال اختصاص السلطات الثلاثة في الدستور القطري يتوضح لنا طبيعة النظام فيها والذي يكون سماته مشتركة بعض الشيء بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، وذلك لأنه يجمع في سمات الاثنين فمن سمات النظام البرلماني في الدستور القطري ازدواجية شخصية رئيس الدولة (الأمير) ورئيس الوزراء واعطى ذلك النظام السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الشورى حق توجيه الاسئلة والاستجوابات للوزراء، إلا انه اعطى الأمير حق حل المجلس في الحالات الخاصة. وتلك احدى الصفات التي يتحلى بها النظام البرلماني، اما سمات النظام الرئاسي الموجودة في الدستور فجعل الأمير سلطات فعالة وهامة وجعل الوزراء مسؤولين امامه وعدم وجود اي مادة تشترط حصول الحكومة على الثقة من مجلس الشورى عند تشكيلها ولم تمنح للسلطة التشريعية اسقاط الحكومة وتلك الصفات الموجودة في الدستور تقربه من النظام الرئاسي[١٢٠].

وعند العودة الى الباب الثاني الذي يتناول المقومات الاساسية للمجتمع نرى مواد ذلك الباب تحدد دعامات المجتمع القطري التي تشمل العدل والاحسان والحرية والمساواة ومكارم الاخلاق وتعد الاسرة هي أساس المجتمع القطري وقوامها الدين والاخلاق وحب الوطن [١٢٢].

وتختص الدولة وفق الدستور بتوفير الامن والاستقرار والاهتمام بالصحة العامة واعتبار التعليم ركن اساس في تنمية المجتمع، كما تتكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على اساس العدل الاجتماعي والتعاون المتوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص [١٢٣]. ونصت المادة (٢٩) على حماية الدولة للموارد الطبيعية وحفظها وحسن استغلالها وفقاً لأحكام القانون [١٢٤].

والباب الثالث شمل الحقوق والحريات العامة إذ كفل الدستور القطري الدائم جملة من الحقوق والحريات الاساسية التي تمس حاجات المواطنين ورغباتهم في حصولهم على حقوقهم وحرياتهم بقوة القانون، وذلك ما جاء بالدستور القطري في الباب المخصص بالحريات والحقوق وفي مقدمتها المساواة بين المواطنين امام القانون دون تمييز واطلاق حرية الصحافة والتعبير وإنشاء الجمعيات ودور العبادة [١٢٥] والمساواة فرضت في الدستور على انه مبدئ سامي محمي بقوة القانوي اي يجب على الدولة تنسيق سياساتها على وفق المساواة والعدل وعدم التمييز والحيلولة دون تعارض اي نص او قانون مع تلك المبادئ السامية، اما بالنسبة للحقوق فقد شملت جميع جوانب الحقوق للمواطنين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فهي مكفولة ومحمية من الدستور، والزم القانون الدستوري الدولة حماية واحترام تلك المبادئ والسعي الدؤوب في تحقيقها والتي شملت جميع مؤسسات واجهزة الدولة في تطبيقها[١٢٦]. وان اغلب تلك المواد التي تخص الحريات والحقوق يتم معالجتها في قوانين تصدر من وقت الى اخر كقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة وقانون الاعلام وغيرها والغرض منها معالجة بعض القضايا بصورة اكثر دقة وتفصيل ويشترط في تلك القوانين ان لا تبتعد عن مقاصد الدستور في كفل تلك الحريات والحقوق المشروعة [١٢٧].

المبحث الثالث : الرؤية الوطنية القطرية ٢٠٣٠

أ– مفهوم الرؤية

الرؤية بحسب معجم المعاني هي رؤية الامور بشكل سليم والابصار بالعين والقلب[١٢٨] والرؤية هي صورة ذهنية لما تريده المنظمة او المؤسسة او الدولة الوصول إليه عن طريق سلك طريق يؤدي لواقع افضل في المستقبل [١٢٩] فقد تقوم منظومة ما بوضع رؤية تصور فيه وضعاً مثاليا لها وشكلا واتجاهاً لما تريده ان يحدث في المستقبل وتعكس الرؤية قيم ومبادئ وتطلعات المؤسسة التي تضعها ضمن خطط تشمل عدة جهات[١٣٠]. هي ايضاً تعبر عن الحلم الاكبر والنتيجة النهائية التي تسعى المنظمة للوصول إليها وتترجم الرؤية مجموعة الاهداف والطموحات للمنظمة وذلك وفق مراحل متتابعة يتم فيها تضافر الجهود من اجل تحقيق المطلوب واول خطوة في سبيل ذلك هو صياغة رؤية تكون طموحة وواضحة إذ يستطيع المعنيين بها ان يفهموها ويتصورها لكي يسهل عليهم فهم المراد منها ويتم اختيار

فريق عمل يتكون من اهم القيادات في المؤسسات او في المنظمة من اجل مهمة صياغة الرؤية فعملية الصياغة تتطلب مجهود جماعي يهتمون في ادق التفاصيل وفي اختيار العبارات والكلمات التي تتصف بالبساطة لكي يسهل تفسيرها [١٣١].

ترتبط الرؤية عادة بالخطط الاستراتيجية وما ينجم عنها من اهداف بعيدة المدى ومتوسطة المدة وقصيرة المدة إذ يتم تحويل الرؤية الى برامج وسياسات وفعاليات[١٣٢]. ويتم دعم الخطط الاستراتيجية من قبل المؤسسات التي تطرح مجموعة من السياسات المناسبة التي تسعى لخدمة الخطط الاستراتيجية وتقوم تلك المؤسسات ايضاً بحشد الطاقات والامكانيات واقرار القرارات التي تصبوا الى تسهيل عملية تنفيذ الخطط الاستراتيجية [١٣٣].

اقترنت كلمة استراتيجية [١٣٤] بكلمة التخطيط [١٣٥] للتعبير عن عملية استخدام كافة الموارد والامكانيات المادية والبشرية والتنظيمية المتاحة في المجتمع او المؤسسة ما لتحقيق مجموعة من الغايات والاهداف المستقبلية من خلال تحديد الوسائل الملائمة واستخدامها بأسلوب رشيد وبكفاءة عالية، وعلى ذلك ترتبط عملية وضع الرؤية بالخطط الاستراتيجية فهي السبيل التحقيق التنمية الشاملة التي هي بدورها ايضاً مرتبطة بالرؤية لذا يمكن ان نقول ان الدول التي تضع رؤية لتطوير مجتمعاتها تكون غايتها وهدفها هو التنمية والتخطيط هو الوسيلة التي تضعها من اجل تحقيق غاية التنمية سواء اكانت اجتماعية ام اقتصادية ام سياسية [١٣٦] .

وضعت العديد من الدول في التاريخ المعاصر رؤى تعبر عن احتياجات تلك الدول والتي سعت في تلك الرؤية تحقيق اهداف في التنمية الشاملة التي تتضمن مجموعة من العناصر وهي كالاتي:

١- رفع مستوى الاقتصاد الذي يحقق الرفاهية للمواطن .

٢- تحسين المستوى الثقافي والاجتماعي وزيادة الوعي للعامة .

٣- تطوير مجالات العلم والتكنلوجيا والبحث العلمي الموجهة في خدمة الانسان في كافة المجالات والقطاعات الانتاجية.

٤- تحديث النظام السياسي بما فيه من ابعاد مترابطة مثل الوعي والديمقراطية والتحرر والاستقلالية والانتماء والهوية الوطنية .

٥- المحافظة على التوازن والامن والاستقرار والرفاة العام للمجتمع [١٣٧].

ب- اطلاق رؤية قطر (٢٠٣٠م) عام ٢٠٠٨م

يعد عهد الأمير حمد بن خليفة ال ثاني عهد التشريعات الاصلاحية وهو بداية التحديث على كل الاصعدة. تبنى الأمير حمد منهج تنمية قطر وفق امكانياتها التي اخذت بالتطور

والازدهار وخاصة على المنحى الاقتصادي الذي أساهم بالتالي من دفع عجلة الاصلاح السياسي وغيرها من القطاعات. لذا شهد عام ٢٠٠٨م مرحلة جديدة التي تسعى من خلال التخطيط الشامل الى خلق مستقبل افضل بحلول عام ٢٠٣٠م إذ اطلقت قطر (رؤية ٢٠٣٠م) والتي تعد الاولى من نوعها في دول الخليج العربية والغرض انشاء نهج متكامل للتنمية المستدامة على وفق المعاير العالمية والاقليمية والوطنية والتنمية المستدامة هي مطلب مؤتمرات عالمية مثل مؤتمر قمة الارض عام ١٩٩٧م ومؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٢م[١٣٨] وتعد رؤية ٢٠٣٠م اول وثيقة سياسية تحاول توفير استراتيجية تنمية شاملة طويلة [١٣٩].

ومن الملاحظ ان الرؤية تستند في نظريتها على مواد الدستور الدائم الصادر في عام ٢٠٠٤م اي انها جاءت لتنفيذ متطلبات الدستور واعتمدت الرؤية القطرية في نهجها على التدرج في تحقيق الاهداف وذلك وفق خطط استراتيجية توضع على عدة مراحل وذلك يؤدي الى اكتشاف الفجوات والتحديات الموجودة في كل مرحلة ووضع الحلول المناسبة كذلك من الملاحظ ان الرؤية تحدد في البداية الاهداف التي تبتغيها ومن ثم تحدد الخطط او الطريق الذي يحقق عن طرقها تلك الاهداف، ذلك النهج المستخدم في الرؤية القطرية مبني على فعالية ذلك النهج في دول تتسم بالتطور وامتيازها في مجال الخدمات العامة مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا وغيرها من البلدان [١٤٠].

بدأ موضوع الرؤية بعد صدور القرار الأميري رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٨م باعتماد الرؤية الشاملة للتنمية واطلاق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م التي تهدف الى تحويل قطر بحلول عام ٢٠٣٠م الى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيل بعد جيل [١٤١].

وانيطت مهمة وضع الخطط الاستراتيجي ووضع الاهداف وتكيف الاليات المناسبة لها للأمانة العامة والتخطيط التنموي التي انشأت بقرار أميري سنة ٢٠٠٦م والتي كانت من ضمن اختصاصاتها وضع رؤية شاملة وخطط استراتيجية لتحقيق التنمية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكون تلك الخطط طويلة المدى[١٤٢] وتضع وصفاً لما سوف يكون علية المجتمع في المستقبل، وذلك بعد التشاور مع السلطات العليا والجهات الحكومية واستطلاع رأي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين، كذلك تقع على عاتق الامانة العامة وضع الدراسات والبحوث الخاصة بالتنمية الوطنية والمتابعة في تنفيذ المهام وتقيم الاداء ، تلك الاختصاصات جعلت من الامانة العامة الهيئة المناسبة لكي تشرف على وضع وصياغة ومتابعة وتنسيق رؤية شاملة تستهدف مختلف الاتجاهات.[١٤٣]

وجاءت في مقدمة الرؤية ان قطر تشهد ازدهار كبير وتقدم اقتصادي استثنائي ادى الى ارتفاع مطرد في مستويات المعيشة ايضاً تقدمت قطر في النواحي الاجتماعية والتقنية وسلسلة من التحديثات والتطورات التي لم تؤثر على التقاليد القطرية ولا مورثها الثقافي ، أذ حافظت قطر على قيمها بوصفها دولة عربية اسلامية وتعد الاسرة الركيزة الاساسية في المجتمع، كما نص الدستور الدائم لدولة قطر، كذلك ان مبادرات الأمير حمد بن خليفة ال ثاني أسهمت بشكل فعال في بلوغ قطر في مصافي الدول المتقدمة وعند جمع تلك العوامل المتمثلة بالثروة الاقتصادية الكبيرة والقيادة الواعية ورغبات وطموحات شعبها ادى الى وجوب توفير رؤية واضحة تحدد الاتجاهات العام للمستقبل وتبرز القيم وتعكس طموحات شعب قطر واهدافه وثقافته لذا حددت الرؤية مجموعة من التحديات التي قد تواجه عملية التغير وهي كالاتي

١- التحديث والمحافظة على التقاليد .
٢- احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الاجيال القادمة .
٣- النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط .
٤- مسار التنمية وحجم وتوعية العمالة الوافدة المستهدفة .
٥- التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها [١٤٤].

اما مبادئ الرؤية فقد بنيت على دعامتين هما كل من توجهات الدستور الدائم لدولة قطر وتوجهات الأمير حمد بن خليفة وما دعا إليه اثناء مدة حكمه وتلك المبادئ هي صيانة الحريات العامة والشخصية وحماية القيم الاخلاقية والدينية وكفالة الامن والاستقرار وإرساء قواعد العدل والاحسان والمساوة في المجتمع القطري ذلك بالنسبة للمبادئ الاساسية في الرؤية الوطنية [١٤٥].

والرؤية تتكون من اربع ركائز اساسية وهي كل من : التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية، وان لكل واحد من تلك الركائز غايات واهداف وضعت في الرؤية. كذلك تم تحديد المشاكل والتحديات التي تواجه كل واحدة من تلك الركائز وما هي السبل المتاحة للقضاء عليها لتحقيق الرؤية [١٤٦] .

والتنمية البشرية هي أول ركيزة في الرؤية الوطنية والتي تسعى لتنمية رأس المال البشري القطري ، أذ سعت القيادة القطرية بناء مجتمع مزدهر يكون فيه القطريين اصحاء نفسياً وجسدياً ويكمن ذلك من خلال تطوير النظام التعليمي لكي يواكب التطورات والمتطلبات العالمية والنظام التعليمي الحديث يكفل للمجتمع توفير حاجاته العصرية وأن يصبحوا قوة عمل كفؤة وذات خبرة في اخلاقيات العمل [١٤٧].

والتنمية الاجتماعية فقد تم تحديد اهدافها في الرؤية الوطنية لتوفير مجتمع تسوده العدل والاحسان والعدالة والرعاية الاجتماعية التي تكفل تساوي الفرص بالعمل والتعليم ايضاً من غايات التنمية الاجتماعية ، اعلاء القيم الاسلامية المتمثلة بالتسامح والتضامن الاجتماعي ، ولكي تتوفر تلك الغايات وجب على الدولة بناء مؤسسات اجتماعية يكون واجبها بناء مجتمع آمن تسوده المبادئ السامية المحافظة على التراث الثقافي والوطني وتعزيز القيم العربية والاسلامية و تقديم خدمات ذات جودة عالية وتشجيع المرأة على المشاركة الاقتصادية والسياسية والمساهمة في صنع القرار [١٤٨].

وبالنسبة للركيزة الثالثة والتي تعنى بالتنمية البيئية التي اكد الدستور الدائم على حماية البيئة من التحديات التي تواجه البيئة من خطر نضوب موارد المياه والموارد البتروكيمياوية وتدهور المنظومة البيئية ومشاكل الارتفاع الحراري التي تؤثر على مستويات سطح البحر. تلك المشاكل التي يمكن ان تعرقل عملية التنمية إلا ان حلها يكون في اتخاذ الدولة عدة اجراءات أسهمت من رفع مستوى التنمية البيئية وتكمن الحلول في تغير عقلية الشعب تجاه بيئتهم والمساهمة من رفع مستوى الاهتمام بالتنمية البيئية ووضع قوانين وتشريعات هدفها تطوير وحماية البيئة و إقامة مؤسسات هدفها التوعية ووضع الخطط واجراء الابحاث حول التنمية البيئية واقامة التعاون الاقليمي والعالمي في سبيل ذلك [١٤٩].

واما التنمية الاقتصادية فقطر تتمتع باقتصاد مزدهر وهدف الرؤية كيفية ابقاء ذلك الازدهار والتطور وكيفية ضمان حق الاجيال القادمة من الموارد الاقتصادية التي تضمن تلبية جميع احتياجاتهم وطموحاتهم ، ويعتمد ذلك الهدف على مجموعة من العوامل في مقدمتها الادارة الحكيمة للموارد الاقتصادية وذلك يعتمد على طبيعة النظام السياسي وتوجه القيادة القطرية وايضاً مساهمة القطاع الخاص[١٥٠] في عملية التنمية المستدامة واستثمار الموارد الكربونية في التنمية من خلال استغلال الموارد المالية الناتجة عنها في تطوير البنية التحتية ودعم القدرات المتعلقة بريادة الاعمال [١٥١]، وتوفير الخدمات العامة، وقد وضعت الرؤية مجموعة من الاجراءات والخطط من اجل تحقيق الاهداف المعنية بالمحافظة على الازدهار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية [١٥٢].

وفي اجتماع تلك الركائز الاربعة التي تشمل التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئة على وفق التخطيط الاستراتيجي وبصورة متدرجة للوصول الى الاهداف و الغايات المستقبلية تتحقق بذلك رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م[١٥٣].

وفي تلك الرؤية الوطنية القطرية ٢٠٣٠م التي اكدت على انها لا تتحقق إلا بتظافر الجهود ومشاركة جميع فئات المجتمع الوطني في تنفيذها كما يتطلب لتحقيقها ايضاً تطوير

القدرات المؤسسية والتنظيمية الضرورية وتوفير الخدمات العامة وتعاون كل القطاعات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني جميعهم يكونون قوة داعمة في سبيل انجاحها، أي أن الرؤية التي تحدد مدى تحقيق طموحات المستقبل تعتمد على تعاون شامل لكل الفئات والقطعات والمؤسسات القطرية لإنجاحها [١٥٤].

لكن يبقى القسم الاكبر لتحقيق طموحات الرؤية الوطنية في يد النظام السياسي الذي هو قائد تلك العملية ذلك ان وضع الرؤية وتبنيها ووضع الاسس والبنيان لتلك الرؤية التي تحتاج قادة متميزون تتوفر لهم رؤية ويستثمرون اوقاتهم وجهودهم في تنفيذ تلك الرؤية ويقومون بتحفيز جميع المؤسسات والوزرات والاجهزة الحكومية ،لكي تشارك وتدعم رؤياهم التي تمثل طموحات وآمال لمستقبل [١٥٥]. لذا فإن الأمير حمد الذي هو رأس السلطة في قطر تبنى تلك الرؤية وسعى لكي يتم وضع خطط استراتيجية لتنفيذ متطلبات وغايات الرؤية الوطنية القطرية، فقد اكد الأمير في خطابه للدورة ٣٧ لمجلس الشورى بأهمية تطبيق ما ورد في الرؤية الوطنية ويجب اتخاذ العديد من الاجراءات في سبيل ذلك منها تحديث الجهاز الحكومي واستحداث وزارت جديدة وتطوير الوزارات القائمة لكي تعزز من فعاليتها في تنفيذ الاجراءات اللازمة باقل كلف ووقت، كذلك ذكر في خطابه " **ان اقرار الرؤية ليست نهاية المطاف بل تليها وضع استراتيجيات**[١٥٦] **الازمة لتحقيق الاهداف المبتغاة في مختلف المجالات الاقتصادي والاجتماعية والبيئة وغيرها والتخطيط اللازم لتنفيذها وهو عمل يحتاج لمشاركة كافة الهيئات والفئات الشعبية ذلك ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة مسؤولية وطننا لذا يجب وضع إطار تنظيمي للمشاركة**" وبذلك اكد الأمير خليفة ان الرؤية حقيقة لابد من تحقيها وتوفير كافة الاجراءات اللازمة لها ايضاً ذكر في خطابه ان اساس التمية كان موجود قبل اطلاق الرؤية وذلك مبني على القوانين والتشريعات التي طورت من عمل الجهاز الاداري للدولة[١٥٧].

المبحث الرابع : مكافحة الفساد في قطر

أ– مفهوم الفساد

تعددت التعاريف التي تصف مفهوم وماهية الفساد [١٥٨] فقد عرف بصورة عامة على انه ((إساءة استخدام السلطة لمكاسب شخصية سواء عن طريق الاختلاس او دفع رشوة او استخدام النفوذ بشكل سيء او المحسوبية والابتزاز والغش وتقديم الاكراميات إذ تتعد اوجه الفساد ولا يمكن حصرها في تعريف واحد)) [١٥٩] . وقد عرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بانة ((استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح أو منافع خاصة وتشمل ذلك بوضوح جميع انواع الرشاوي التي يتقاضوها المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين)) [١٦٠].

وعرفت المفوضة الاوربية للنزاهة الفساد على انه ((التغير في مسار السلطة من اجل المصلحة الخاصة سواء تعلق الامر بسلطة سياسية او قضائية ام ادارية ام اقتصادية بمعنى اخر تتخذ القرارات بالشأن العام لتحقيق مصلحة لنفسه او لجماعة)) والبنك الدولي عرف الفساد بانه سوء استخدام السلطة من اجل مصلحة شخصية [١٦١] كما تم تعريف الفساد من قبل بعض الخبراء ((بانة السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام او القطاع الحكومي سواء اكانوا مسؤولين او موظفين مدنين بهدف أثراء انفسهم او اقربائهم بصورة غير قانونية من خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة))[١٦٢].

وعلى الرغم من اختلاف التعاريف وتعددها، إلا انها جميعها اكدت على انه سلوك منحرف يرتكبه الشخص ضد المبادئ والقوانين الشرعية والاجتماعية بهدف المنافع الشخصية سواء اكانت مادية او معنوية على حساب المصلحة العامة [١٦٣].

وترجع اسباب تفشي الفساد في اجهزة الدولة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية[١٦٤] وسياسية ، إلا ان اهم تلك الاسباب ترجع لعوامل سياسية نظراً لأن الدولة هي المسؤولة عن تفشي تلك الظاهرة او كبح جماحها إذ ان الاسباب السياسية ترجع الى مجموعة من العناصر فمنها ضعف القادة او الحكام او المسؤولين في وضع قوانين او عقوبات تحد من الفساد فقد يكونوا بعض القادة هم انفسهم منغمسين بالفساد الامر الذي يؤدي الى زيادة حدة الوضع، كذلك ان ضعف اداء السلطات الثلاثة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية يسبب تفشي الفساد في الدوائر الحكومية لعدم مقدرتها على صياغة القوانين أو متابعة المؤسسات للحد من الفساد يؤدي بالتالي الى ضعف سريان القانون واقرار العقوبات، كذلك ان المحسوبية ايضاً تودي الى عرقلة عملية فرض القانون إذ أن هنالك صعوبة في تفعيل القوانين وحتى أن وجدت واذا تم تفعيلها فسوف تكون بطيئة في تطبيقها[١٦٥].

وعلى اي حال فإن تفشي الفساد في الدول يعد مؤشر خطير نظراً للضرر الكبيرة التي يلحقها فهو عائق كبير اما التنمية ومهدد الامن السياسي والاجتماعي بل يصل الى ان يكون مسبب الانتشار الفقر وفشل الحكومات فهو يضعف النظام السياسي ولا يقتصر الفساد في الدول الفقيرة بل حتى الغنية فيؤدي الى انخفاض معدلات تحسين المستوى المعيشي وتسهم في التفاوت في الدخول ووجود طبقة غنية بفعل الثراء الغير مشروع. كما ان الفساد هو أزمة دولية يؤدي الى عرقلة التجارة الدولية والاستثمارات الاجنبية كما يسبب جرائم كبرى كالإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية اي بشكل عام ان الفساد ينخر في عمود الدول ويؤدي بالنهاية الى سقوطها ما لم يفعلوا الطرق الاساسية في الوقاية من انتشار الفساد [١٦٦].

ب- مكافحة الفساد عالمياً

تبنت الدول والمنظمات العالمية العديد من الوسائل التي تحد من تفشي الفساد والقضاء عليه وتلك الوسائل تبنتها المؤسسات والمنظمات العالمية بناء على عدة مؤتمرات واتفاقيات عالمية منها :

١- اتفاقية مكافحة رشوة للموظفين الاجانب في المعاملات التجارية الدولية اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنه ١٩٧٧م.

٢- اتفاقية البلدان الامريكية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها منظمة الدول الامريكية في عام ١٩٩٦م.

٣- اتفاقية مكافحة الفساد بين الموظفين دول الاعضاء اعتمدتها مجلس الاتحاد الاوربي عام ١٩٩٧م.

٤- اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد تبنته اللجنة الوزارية لمجلس اوروبا عام ١٩٩٩م .

٥- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجمعية العامة عام ٢٠٠٣م[١٦٧].

وبناء على ذلك الاتفاقيات فقد تم اتخاذ عدة تدابير لمكافحة الفساد وفي مقدمتها التوعية المجتمعية واشراك المجتمع في عملية القضاء على الفساد كونها عملية مشتركة بين الشعب والحكومة [١٦٨] ، وايضاً تقوم الدولة بسلسلة من الاجراءات الوقائية منها وضع قوانين وسياسات تسير عليها لمكافحة الفساد وتفعيل دور الهيئات المسؤولة عن النزاهة والشفافية [١٦٩] ، وزيادة المساءلة في الدوائر والمؤسسات الحكومية وتقوية السلطة التشريعية التي تكون مسؤولة عن مراقبة ومتابعة السلطة التنفيذية و فرض عقوبات جنائية ضد الفاسدين وتعزيز الدور القضائي في محاربة عمليات الفساد[١٧٠]، و توسيع نشاط ديوان المراقبة المالية ليشمل حسابات الشركات المساهمة ومؤسسات المجتمع المدني، اما على الصعيد الخارجي يتم التعاون مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية والاقليمية لمكافحة الفساد عبر عقد المؤتمرات والندوات وتبادل الوفود والاعلام اي عمل دولي مشترك للقضاء على الفساد والالتزام بالاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد ووضع الخطط لتنفيذها[١٧١].

ت- مكافحة الفساد في قطر

اتخذ الأمير حمد بن خليفة ال ثاني العديد من الاجراءات والتشريعات وادخال التغيير والتحديث على كافة قطاعات الدولة القطرية، و الهدف منها تحويل قطر الى دولة حديثة تواكب التطورات المعاصرة في العالم وان تغير بنية النظام السياسي وتحويله الى نظام ديمقراطي كانت من اولى خطوات التغيير لذا وجب ازاحة كل العوائق التي تعترض ذلك الهدف، ويعد الفساد من اكبر التحديات التي تواجه الدول وتهدد استقرارها وازدهارها، فالفساد يقوض المؤسسات الديمقراطية بتشويه العملية الانتخابية وتأثيرها على سيادة القانون، كذلك

تعطل التنمية الاقتصادية بغياب الاستثمار الاجنبي وتعطيل الشركات الصغيرة داخل الدولة بسبب الفساد[١٧٢]. ولذلك اتخذت الدولة عدة اجراءات منها التصديق على اتفاقية الامم المتحدة المكافحة الفساد[١٧٣] وذلك وفق مرسوم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ م ، وقد اعطى لتلك الاتفاقية قوة القانون وفق الدستور الدائم اي تنفيذ ما نصت علية الاتفاقية كأولى خطوات مكافحة الفساد[١٧٤] وسبقت ذلك التصديق على اتفاقية الامم المتحدة قيام الحكومة بإصدار قانون العقوبات وذلك في عام ٢٠٠٤م ويكون ذلك القانون من (٣٩٨) مادة عالجت فيها القضايا التي تخص حالات الفساد المالي والاداري في اجهزة الدولة وعلى نوعية العقوبات لكل حالة، ففي الفصل الاول من الباب الثالث من قانون العقوبات خصص ذلك الفصل لحالات الرشوة في الوظائف العامة في الدولة، وقد حددت عقوبات صارمة لكل حالة، ففي المادة (١٤٠) تفرض عقوبة السجن لعشر سنوات للذي يتقاضى رشوة وتلك العقوبة تشمل الراشي والمرتشي والوسيط كذلك، وذلك القانون مميز كونه يهدد كل من قد يشارك في تلك العملية كذلك فرضت عقوبة على الشخص الذي يقوم بعرض رشوة على موظف لم تقبل منه بالحبس خمس سنوات. إما الفصل الثاني من الباب الاول فقد اختص بحالات الاختلاس واضرار المال العام وعقوبات تلك الحالات تصل الى السجن عشر سنوات لحالات الاختلاس مع اختلاف الحالة ودرجة العقوبة، وفي الفصل الثالث عالجت مواده عقوبات تخص استغلال السلطة للمنفعة الشخصية، ان العقوبات المفروضة على قضايا الفساد وصفت بالشدة وذلك ما يؤمن الرادع من انتشار حالات الفساد في اجهزة الدولة [١٧٥].

وبعد ان صادقت قطر على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٧م اصدرت في نفس السنة قرار بإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية، تلك اللجنة التي تكونت من رئاسة رئيس ديوان المحاسبة وعضو من ست جهات حكومية وهي كل من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد التجارة ومصرف قطر المركزي والنيابة العامة وقطر للبترول، إما عن الهدف من وضع تلك اللجنة فهو من اجل وضع اتفاقية مكافحة الفساد حيز التنفيذ وتطبيق مبادئها ، أذ تضع تلك اللجنة استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية والعمل على تنفيذها والتعاون مع الجهات المعنية في الدولة وايضاً تلقي شكاوى المواطنين حول القضايا التي تشتبه فيها حالات الفساد واتخاذ الاجراءات اللازمة لحل الموقف، كذلك اقتراح تشريعات لمنع الفساد التي تتناسب مع معايير ومتطلبات الاتفاقية ومن ضمن اعمال اللجنة قيامها بدورات تثقيفية وتوعوية تستهدف الموظفين وخاصة موظفي المؤسسات المالية إذ تدربهم لاستخدام الوسائل المتطورة ولاكتشاف حالات ، الفساد وتقوم اللجنة بالتعاون مع الهيئات

والمنظمات والجمعيات الاقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد التبادل المعرفة واقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تناقش قضايا الفساد [١٧٦].

وبناء على تلك الخطوات التي اتخذتها قطر في سبيل مكافحة الفساد نجحت في احراز مرتبة مميزة من الدول الاقل فساداً، ففي اواخر ايلول ٢٠٠٧م صدر عن منظمة الشفافية الدولية[١٧٧] المؤشر السنوي حول الفساد لعام ٢٠٠٧م وشمل ذلك التقرير (١٨٠) دولة رصدت فيها حالات وقضايا الفساد وفق اتفاقية الامم المتحدة، وقد ظهر في ذلك الجدول تدرج الدول العربية من اقل فساداً الى الاكثر فساد، وقد حظيت قطر بالمرتبة الاولى عربياً للدول الاقل فساد وحصلت كذلك على المرتبة عالمياً في الدول الاقل فساداً وذلك يعد انجاز كبير لقطر في مكافحة الفساد[١٧٨].

وفي عام ٢٠٠٩م افتتح المنتدى العالمي السادس المكافحة الفساد وقد افتتحت تلك الدورة في الدوحة والقى الأمير حمد بن خليفة ال ثاني كلمة بخصوص ذلك الموضع وذكر في كلمته أضرار الفساد على مستوى الدولة وآثاره على تنميتها و كما ذكر الأمير حمد في كلمته بان "قطر اتخذت العديد من الخطوات المهمة للتجاوب مع ذلك السبيل فبادرنا الى التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، كما اتخذنا العديد من الخطوات لوضع تلك الاتفاقية موضع التنفيذ وكان من اولى تلك الخطوات انشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية التي حرصنا على ان توفر لها كافة المقومات التي تسمح لها بأداء مهمتها بموضوعية واستقلالية كاملتين ". وعلى الرغم من ان الأمير حمد اكد على فعالية التدابير التي اتخذتها الدولة لكبح جماح الفساد إلا انه اعطى للشعب القطري القسم الاكبر لذلك الانجاز، فقد ذكر الأمير ان حصول قطر على تصنيف عالمي للدول الاقل فساداً في منظمة الدولية للشفافية يرجع الى طبيعة المجتمع القطري الذي يتمسك بالقيم الاخلاقية وتأثره بالدين الاسلامي الذي يحرم اختلاس المال العام واستغلال الوظيفية للصالح الشخصي، كما انه اكد ان المؤسسات التربوية والتعليمية لها دور في انشاء الاجيال الصاعدة على تلك القيم والاخلاق، وفي ختام كلمته اكد على اهمية التوصيات التي سوف تساهم من رفد قضايا مكافحة الفساد[١٧٩] .

وفي خضم الاجراءات الداعمة لعملية مكافحة الفساد أضافت دولة قطر جهة اخرى داعمة لتلك العملية، إذ تم انشاء بموجب المرسوم الأميري رقم (٧٥) لسنة ٢٠١١م هيئة الرقابة الادارية والشفافية [١٨٠]، وتشمل اختصاصاتها كل من الوزارات والاجهزة الحكومية والجهات والشركات والهيئات والمؤسسات العامة والجمعية العامة والخاص إذ انيط لتلك الهيئة سلطات واسعة شملت اغلب مؤسسات الدولة واركانها ذلك نسبة الى اختصاصاتها الموسعة

التي تتسم بالطابع الاصلاحي هدفها الاساسي تحقيق الرقابة والشفافية ومكافحة الفساد، اما اختصاص الدقيق لتلك الهيئة:

١- البحث والتحري عن اسباب القصور في العمل والانتاج واقتراح الحلول اللازمة.

٢- الكشف عن عيوب النظام الاداري والفني والمالي التي تعرقل عمل نظام الرقابة بالهيئة واقتراح وسائل لحلها .

٣- متابعة عمل تنفيذ القوانين واللوائح والانظمة والتأكد من تحقيق الغرض منها.

٤- الكشف عن المخالفات الادارية والمالية التي تقع ضمن نطاق هيئة المراقبة .

٥- النظر في الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين على مخالفة القوانين او القصور او الاهمال من قبل الموظفين .

٦- بحث ودراسة الشكاوى المعروضة في الاعلام والصحافة حول القضايا التي تختص الرقابة فيها وايجاد الحلول لها .

٧- التحري حول القضايا المشتبه بها لغسل الاموال والتعاون مع الجهات المعنية في سبيل ذلك .

٨- البحث والتحري في عمليات استغلال الموظفين لنفوذهم من اجل مصالح شخصية .

٩- متابعة مختلف التطورات في مجال الرقابة الادارية والشفافية وتطبيق احدث المناهج والاساليب الرقابية .

١٠- تدريب اعضاء الهيئة داخلياً وخارجياً وفق خطة سنوية تهدف الى رفع كفاءاتهم ومهاراتهم في مجال العمل الرقابي .

١١- التنسيق والتعاون مع اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية في كل ما يتعلق بتحقيق أعلى المؤشرات للنزاهة والشفافية [١٨١].

بدأ تأثير تلك الهيئة واضحاً بعد مساهمتها الفعلية في ارساء قواعد ثابتة لمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة القطرية، لذا كان اول ما بدأت بفعله تلك المؤسسة هي قيامها بدورات تثقيفية لموظفي المؤسسات والوزارات وخاصة موظفي المؤسسات المالية دربتهم الهيئة على استخدام افضل الوسائل لكشف عمليات الفساد مع التأكيد على ضرورة التعاون مع الهيئة في القضايا المتعلقة بالفساد، ودور الهيئة لم يقتصر على المجال المحلي فقط بل شملت نشاطاتها على المستوى الدولي ايضاً فهي نشطة في التواصل مع الهيئات والمنظمات الدولية لدعم النزاهة والشفافية وتعزيز الجهود للوقايا من الفساد[١٨٢].

كما حرصت هيئة النزاهة والشفافية الدولية على مراقبة ومتابعة مدى تنفيذ المؤسسات القطرية لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ووضعت المؤسسة خطط لتطبيق بنود الاتفاقية والالتزام في مجال الشفافية والمساءلة [١٨٣].

ان الاهتمام المثابر بقصايا الفساد بكل اشكالها التي حددتها اتفاقية الامم المتحدة من قبل القيادة القطرية وإنشائها الهيئات المناسبة التي تتولى قضايا الفساد في الدولة وتسهم من التعاون المحلي والاقليمي والدولي الصد ومجابة الفساد بكل أنواعه أدى الى افتتاح قطر العديد من المؤتمرات والندوات والمنتديات المحلية والدولية للبحث عن سبل التعاون والمؤازرة كون ان قضايا الفساد قضايا تعاني منها معظم الشعوب، لذا من ضمن المؤتمرات التي استضافتها ارض قطر هو المنتدى العربي لاسترداد الاموال المنهوبة[١٨٤] لمعالجة احدى قصايا الفساد إلا وهي استرداد الاموال التي تم اختلاسها وتهريبها وهي احدى قصايا الفساد المعقدة وذكر الأمير حمد بن خليفة ال ثاني اثناء كلمته الافتتاحية التي القاها في المنتدى "ان غياب التعاون الدولي في ملاحقة تلك الجرائم أدى الى ازديادها وان الحل يكمن في تضافر الجهود الدولية بدعم الجهود الوطنية التي تبذلها الدول المعنية المتضررة بقضايا الاموال المنهوبة" [١٨٥].

تحدث الأمير حمد في كلمته ايضاً عن الدعم الذي سوف يقدم لمركز القانون ومكافحة الفساد لكي يعمل على تنسيق ومتابعة القرارات الصادرة من المنتدى ومركز القانون ومكافحة الفساد تم اصدارة بقرار اميري رقم (٩٤)لسنة ٢٠١٣م اذ انشأ (مؤسسة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد) وهي مؤسسة خاصة ذات منفعة عامة ومؤسس ذلك المؤسسة هو علي بن فطيس المرئي وتهدف تلك المؤسسة الى المساهمة في دعم وتطوير ونشر المعرفة ورفع الكفاءات التي تعزز مبادئ حكم القانون ومكافحة الفساد، ويأتي ذلك من خلال سلسلة من الاجراءات منها التوعية والاعلام بأهمية حكم القانون ومكافحة الفساد والارتقاء بالبحث العلمي والتدريب والتعليم في مجال حكم القانون في الاوساط الاجتماعية والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمي والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حكم القانون ومكافحة الفساد من خلال المحاضرات والندوات وإجراء البحوث المختصة بمجال عمل المؤسسة[١٨٦].

سعى ذلك المركز على المحافظة على المكتسبات التي حصلت عليها قطر في مجال مكافحة الفساد وضمان المزيد من التقدم في ذلك المجال والحصول على المزيد من الشفافية والنزاهة في الدولة، واقام المركز على اثر ذلك دورات توعوية وورش عمل ورعاية مؤتمرات دولية يستهدف بها تطبيق القوانين في القطاعين العام والخاص، ذلك ان توعية وتدريب

القائمين على القطاع العام وخلق بيئة خالية من الفساد سوف يؤمن الحفاظ على التقدم الاقتصادي وعلى ضخ المزيد من الاستثمارات وبالتالي الحفاظ على المصالح العامة للدولة، إما بالنسبة للقطاع الخاص فقد اختص مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في وضع قواعد الشفافية والنزاهة في معاملات القطاع الخاص، فيتم تدريب العاملين في القطاع الخاص على الممارسات القانونية ونبذ خرق القوانين وممارسة الفساد مما يؤدي الى تنافس عادل بين الشركات وتامين استمرار العمل والنجاح في المستقبل، وذلك ما كرست له المؤسسة جهودها لتحقيق الشفافية والنزاهة في كافة قطاعات دولة قطر[١٨٧]. وبذلك أن تلك الجهود المبذولة من قبل القيادة القطرية في دعم كل الهيئات والمؤسسات المختصة في مكافحة الفساد والوقاية منه ادى الى نتائج عالية تتناسب مع الجهد المبذل فعلى النطاق الوطني استطاعت الهيئات والمؤسسات ان تفرض سيادة القانون في قطاعات الدولة وعززت من مبادئ الشفافية والنزاهة في ربوع البلاد، اما على المستوى الدولي فقد التزمت قطر بتطبيق بنود اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الارهاب واحتضنت مؤتمرات الامم المتحدة لمكافحة الفساد والعديد من المؤتمرات الخاصة بذلك الجانب لمختلف المنظمات الدولية، كما خصصت قطر مبالغ مالية ضخمة لدعم جهود الامم المتحدة لمكافحة الفساد، تلك الانجازات كان لها صدى في انخفاض مستوى مؤشرات الفساد في قطر على مستوى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا على حسب مؤشرات مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية وحصلت قطر على تصنيفات عالمية في انخفاض مستويات الفساد[١٨٨].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الخاتمة

يمكننا القول أن تجربة تحديث النظام السياسي القطري في مدة حكم الأمير حمد بن خليفة آل ثاني كانت تجربة ناجحة اعتماداً على مخرجات تلك التجربة، وفي تحقيق اهدافها الموضوعة وكانت بدايات تجربة التحديث في قطر هو تحديد أطار جديد لنظامها السياسي والمتمثل بالنظام الديمقراطي، إذ ربطت قطر تحديث نظامها السياسي بمدى اتباع النظام للمناهج الديمقراطية والاساليب العصرية. لذا شرعت الدولة القطرية بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الاصلاح النظام السياسي وتحسين إداء المؤسسات السياسي التي تعد الخطوات الاولى لتحديث نظامها السياسي الذي يعد هو أساس أي محاولة تحديث وتطوير شاملة لأي دولة ففي العقيدة القطرية أن تحديث النظام السياسي هو مفتاح التطوير الشامل للدولة القطرية ولم يتوقف الانجاز عند حد المؤسسات القطرية بل شرعت قطر بإجراء اول انتخابات لمجلس البلديات وهي انتخابات فريدة من نوعها وصفت بأنها اول تجربة انتخابات

ديمقراطية في تاريخ الدولة إذ اعتنت القيادة القطرية بتلك التجربة لتكون فاتحة خير للعديد من التجارب الديمقراطية في البلاد وكدلالة على مدى جدية الدولة القطرية في تحسين هيكلية النظام السياسي على وفق المعايير العالمية .

ومع تلك التغييرات التي صاحبت مدة حكم الأمير حمد كان لابد من وضع دستور دائم للبلاد كون قطر اعتمدت لسنوات طويلة على النظام الاساسي المؤقت والذي وضع في ظروف خاصة كانت عليها قطر قبل وبعد الاستقلال ، لذا كان وضع دستور دائمي لقطر من ضمن اولويات القيادة القطرية لما يشكله الدستور من أهمية للدول كافة كون القانون الذي يحدد شكل الدولة والمبادئ التي ينضم عمل السلطات، كما ان الدستور هو من يحفظ الحقوق والحريات في الدول لذا تم العمل على دستور قطري يتناسب مع توجهات الدولة الجديدة يحفظ بين طياته حقوق الشعب ويحدد واجباته وعلى تلك الشاكلة تم العمل على الدستور القطري لمدى ثلاث سنوات خرج للنور في عام ٢٠٠٤م بعد مباركة الأمير والشعب القطري .

وشهد عام ٢٠٠٨م اطلاق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠م وهي رؤية شاملة لخصت جميع طموحات واهداف ورؤية القيادة القطرية لدولة قطر والشعب القطري يتم على أساسها تحديد مجموعة من الاهداف التي تسعى قطر للوصول إليها بحلول عام ٢٠٣٠م عبر وضع مجموعة من الخطط الاستراتيجية تسير عليها كافة مؤسسات الدولة العامة والخاصة إذ خلقت تلك الرؤية مستقبل مخطط له عبر التنمية الشاملة والمستدامة لجميع اركان الدولة القطرية وتلك الرؤية يتم العمل بها منذ تاريخ الاعلان وحققت خلال سنوات عملها بعض الاهداف الموضوعة نتيجة الدعم المادي والمعنوي لهاذه الرؤية، كما انها اخضعت جميع العقبات التي قد تعيق سير رؤيتها ومن ضمن تلك العقبات الفساد فالقيادة القطرية منذ البداية كانت تخضع جميع قضايا الفساد بقوة القانون فالقوانين الصارمة والعقوبات الوخيمة التي انزلت بحق كل من يتعامل بالفساد ضيقت بشكل كبير من حالات الفساد في قطر بل مع الوقت استطاعت قطر أن تكون في مرتبة اقليمية وعالمية للدول الاقل فساد في العالم وذلك وفق احصائيات عالمية معنية بقضايا الفساد على مستوى العالم وذلك يرجع بالطبع لسياسة القيادة القطرية الطموحة .

الهوامش

(١) عبد المالك خلف التميمي ، الحداثة والتحديث في دول الخليج العربي منذ منتصف القرن العشرون ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت ، ٢٠١٨م ، ص ١٥١– ١٥٢.

(٢) محمود بهجت سنان ، تاريخ قطر العام ، ط١ ، مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٦٦، ص ١٠٨.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٩.

(٤) حسين عبد الرحيم السيد ، وقفات دستورية محاولة نشر الثقافة الدستورية في المجتمع القطري ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت – للبنان ، ٢٠٠٨م ، ص ٢٤٩.

(٥) قاسم بن حمد ال ثاني : وهو ابن الشيخ حمد بن عبدالله بن قاسم ال ثاني ولد في عام ١٩٢٣م تولى منصب وزير المعارف في دولة قطر وكان له دوراً في نهوض التعليم فقد عد ابا التعليم في قطر إذ اعادة تنظيم التعليم وارساء قواعد على أصول تربوية حديثة وافتتح مدارس لكافة المراحل الابتدائية ، الاعدادية ، الثانوية والتخصصات الجامعية كما افتتح عدة معاهد دينية ومدارس صناعية ، واهتم كذلك بالشباب واشرف على نشاطاتهم ورعايتهم فضلاً عن توليه العديد من المناصب التي ابدع فيها و توفي في عام ١٩٧٦م في احدى مستشفيات الولايات المتحدة . لمزيد من التفاصيل ينظر : خالد بن محمد بن غانم بن علي ال ثاني ، مدونات الاسرة الحاكمة في قطر(مدونتاً: الشيخ قاسم بن محمد والشيخ علي بن عبدالله نموذجاً) ، (د . ط) ، دار الكتب القطرية ، ٢٠١٦ ، ، ص٢٣٦– ٢٣٩ .

(٦) سالم حميد ، جار السوء (تآمر حكام قطر ومأزقهم) ، ط١، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، دبي ، ٢٠٠٨م ، ص ١٦ .

(٧) احمد زكريا الشلق واخرون ، تطور قطر السياسي (من نشأة الامارة الى الاستقلال) ، ط٣، مطبعة رسيزو الحديث، الدوحة ، ٢٠٠٦م، ص ١٧٥ – ١٧٦.

(٨) يوسف إبراهيم العبدالله ، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتطورات قطر الحديثة (قبل توليه الحكم وحتى عام ١٩٩٥) ، مجلة وقائع تاريخية ، العدد ٣١ ، ٢٠١٩ ، ص ٢٧٨–٢٧٩.

(٩) سالم حميد ، المصدر السابق ، ص١٦ – ١٧.

(١٠) حسن عبد الرحيم السيد ، العوامل المؤثرة في فاعلية مجلس الشورى القطري في ضوء التشريعات المنظمة لها، مقالة بحثية ، كلية القانون بجامعة قطر ، دار نشر جامعة قطر ، ٢٣ آب ٢٠١٧م، ص٤.

(١١) إبراهيم ابو ناب ، قطر قصة بناء دولة ، (د – ت) ، ص ٤٢–٤٣.

(١٢) اتحاد التساعي : عقد اول اجتماع في عام ١٩٦٨م في ابو ظبي حضرة حكام الامارات وقطر والبحرين تم مناقشة عدة مسائل متعلقة بالاتحاد منها المسائل القانونية وانتخاب اول رئس للاتحاد واختيار المقر واعداد دستور دائم وفي نهاية الاجتماع تم الاعلان عن قيام اتحاد التساعي وانتخب الشيخ زايد كأول رئس الاتحاد وفي ٣ يوليو / تموز عقد اجتماع اخر من قبل حكام الامارات وذلك التدعيم مسيرة الاتحاد إلا ان قطر والبحرين اعلنتا المضي في طريق الاستقلال بعيداً عن الاتحاد بعد انسحاب القوات البريطانية . المزيد من التفاصيل ينظر : عبدالله صالح حامد ، البيت متوحد ، ط١ ، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، دبي – الامارات ، ٢٠١٤م ، ص ١٩٢–١٩٣.

(١٣) ظافر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٤٦.

(١٤) عبد الخالق عبدالله واخرون ، متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي ، ط١ ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ، ٢٠٠١م ، ص٣٩.

(١٥) قانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٠، بشأن تنظيم الانتخابات العامة لمجلس الشورى في قطر، نشر في الجريدة الرسمية، العدد (٥)، عام ١٩٧٠ ص٢٧٧٢، https://www.almeezan.qa/ موقع الجريدة الرسمية .

(١٦) عبد الخالق عبدالله ، المصدر السابق ، ص ٣٩.

(١٧) حسن عبد الرحيم السيد ، المصدر السابق ، ص ٩–١٠.

(١٨) محمد نصر مهنا ، قطر التاريخ السياسة والتحديث ، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية ، ج٥ ،المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٢٦٧.

(١٩) سالم حميد ، المصدر السابق ، ص١٧

(٢٠) قانون رقم (٥) ، لسنه ١٩٧٠م ،بشأن بتحديد صلاحيات الوزارة واختصاصات الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد(٦) ، ١٩٧٠م ، ص ٣٨٠٤–٣٨٠٥.

(٢١) محمد نصر مهنا ، المصدر السابق ، ص٢٦٦.

(٢٢) احمد زكريا الشلق واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٨٢.

(٢٣) ادى غياب الأمير احمد بن علي ال ثاني المستمر عن السلطة وقضاء معظم وقته خارج قطر ادى الى تحول اغلب سلطاته على عاتق نائبه وولي عهده الأمير خليفة بن حمد ال ثاني والذي سعى بنفسه الغاء التعهدات مع الحكومة البريطاني واعلان استقلال قطر بنفسه في عام ١٩٧١م . المزيد من التفاصيل ينظر : مروان قبلان ، سياسة قطر الخارجية : الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠٢١م ، ص ٢٧.

(٢٤) الجامعة العربية : انشأت الجامعة العربية في ٢٢مارس ١٩٤٥م نتيجة مباحثات طويلة كانت بدايتها في١٩٤٢م بعد اجتماع مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر وجميل مردم رئيس وزراء سوريا والشيخ بشارة الخوري رئيس الكتلة الوطنية للبنانية والغرض من الاجتماع التباحث حول إقامة كيان عربي موحد يجمع الدول العربية في فلك واحد وقد قادت مصر المباحثات والاجتماعات التي فرزت نوعاً من الآراء منها من اراد اقامة وحدة فيدرالية عربية تجمع الدول العربية والرأي الثاني طرح فكرة إقامة جامعة عربية الغرض منها التعاون فيما بينها والحفاظ على سيادة واستقلال الدول وبعد العديد من المباحثات تم تشكيل الجامعة العربية عام ١٩٤٥م .لمزيد من التفاصيل ينظر، احمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية ١٩٤٥–١٩٨٦م (دراسة تاريخية) ،ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص ١٢ – ١٧.

(٢٥) مفيد الزيدي ، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث ، ط١ ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٤م ، ص ١٠٨.

(٢٦) مفتاح الحسوني الجهل، مراحل تطور العلاقات القطرية–الايرانية، بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس–كلية التجارة الاسماعيلية، مج١٨، العدد٢، ٢٠١٧، ص٤٧٩.

(٢٧) غسان داود سليمان السليم ،أثر النفط في تحديث المجتمع القطري (١٩٧٠ – ١٩٨٠ م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠١٠م ، ص ١٣٦.

(٢٨) حسن عبد الرحيم السيد ، المصدر السابق ، ص٤.

(٢٩) همسة قحطان خلف الجميلي ، الاصلاح السياسي في دول الخليج بين المحفزات والمعوقات ، ط١ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١١م ، ص٢٥٣.

(٣٠) ابراهيم ابو ناب ، المصدر السابق ، ص٤٠ –٤٣.

(٣١) عبد الخالد عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٤٠ – ٤١.

(٣٢) بحسب النظام الاساسي يمتلك الأمير السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الوزراء كما ان السلطة القضائية تتولاها المحاكم التي تصدر احكامها باسمه فالأمير هو رئس الدولة ورئيس مجلس الوزراء فله الحق في اصدار القوانين والتصديق عليها بناء على اقتراح مجلس الوزراء وتوصيات مجلس الشورى الغير ملزم به كذلك ينفرد الأمير بحق تعديل النظام الساسي، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد نصر مهنا ، المصدر السابق ، ص٢٥٩ – ٢٦٢

(٣٣) همسة قحطان خلف الجميلي : المصدر السابق ، ص ٢٥٤.

(٣٤) Mahjoob Zweiri and Farah AL Qawasmi , Contermporary Qatar , Examining State and Soeiety, Vol 4 ,Gulf Studies ,Doha, 2021, P. 24.

(٣٥) الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٧٣م : وهي الحرب التي دارت بين القوات المصرية والقوات السورية ضد العدوان الاسرائيلي والسبب الرئيسي للحرب هو تحرير المناطق المحتلة في شبة جزيرة سيناء ومشارف خليج العقبة وقد تم امداد القوات السورية والمصرية بالمساعدات العسكرية من الدول العربية وتم شن الهجوم على جبهتين جبهة مصرية وجبهة سوريا استطاعوا الحاق الخسائر الفاتحة بالقوات الإسرائيلية واعلن الرئيس السادات انتصار قواته بعد اليوم الثالث من الحرب . لمزيد من التفاصيل ينظر: يعقوب ابتسام واخرون ،الصراع العربي – الاسرائيلي حربي ١٩٦٧–١٩٧٣م (المشاركة الجزائرية نموذج) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية –جامعة محمد بوضياف – المسيلة ،الجزائر ،٢٠١٥،ص٦٠–٧٢.

(٣٦) الثورة الايرانية: وهي الثورة التي اسقطت نظام الشاه محمد رضا البهلوي في ايران الذي تميز عهدة بفساد النظام السياسي واستخدام القمع المفرط من قيل جهاز الاستخبارات (السافاك) لذا شهد عام ١٩٧٩م احتجاجات شعبية غزت ايران من قبل المعارضة تحت قيادة آية الله الخميني والتي ادت الى سقوط نظام الشاه واعلان قيام الجمهورية الاسلامية . لمزيد من التفاصيل ينظر: مروان قبلان ، سياسة قطر الخارجية : الاستراتيجيات في مواجهة الجغرافيا ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت – لينان ، ٢٠٢١م، ص٣١.

(٣٧) غسان داؤود سليمان السليم، المصدر السابق ، ١٣٨ – ١٣٩.

(٣٨) عرفات علي جرغون ، قطر وتغير السياسة الخارجية (حلفاء – اعداء) ، ط١ ،دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٦م ، ص٦٨.

(٣٩) يوسف ابراهيم العبد الله ، التطورات المعاصرة في قطر في عهد الشيخ حمد بن خليقة ال ثاني ١٩٩٥ –٢٠١٣، مجلة الدراسات التاريخية والحضارة المصرية، المجلد٥، العدد ٩ ، ٢٠١٦، ص ٢١٥ – ٢١٦.

(٤٠) إسامة خليل ، وجع في قلب الخليج ، ط١ ، مركز الراية للنشر والتوزيع ،القاهرة ، ١٩٩٦م، ص١٧.

(٤١) سلطان عايد علي العمرات ، موقف قطر من القضايا العربية في المشرق العربي (١٩٩٠– ٢٠١١) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا – جامعة مؤته ، الاردن ، ٢٠١٥م ، ص١١–١٢.

(٤٢) علاء خميس قدوم ، السياسة القطرية تجاه تحولات النظام السياسي المصري في ضوء الحراك الشعبي (٢٠١١-٢٠١٥م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة الازهر ، غزة ، ٢٠١٥ ، ص١٨.

(٤٣) منذر احمد زكريا شراب ، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية والعربية (٢٠٠٣-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة الازهر ، غزة ،٢٠١٤، ص٣٤ -٣٥.

(٤٤) حسين علي ابراهيم الفلاحي ، الديمقراطية والاعلام والاتصال ، ط١ ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٤م ، ص٣٢-٣٤

(٤٥) مفهوم الديمقراطية وانواعها .

http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati%2815%29/686.htm ، تاريخ زيارة الموقع : ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٣

(٤٦) محمد امين عباسي و فؤاد بو طماق ، دليل الوعي المدني والسياسي ، مؤسسة فريدريش ابيرت ، تونس ، ٢٠١٩م ، ص١٠- ١٢.

(٤٧) حنين محمد اكرم حجاب، دور الرئيس التشريعي في النظام السياسي الفلسطيني (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ف- جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٤م ، ص١

(٤٨) جمال سند السويدي ، السراب ، ط١ ، الامارات ، ٢٠١٥م ، ص ب٨٥.

(٤٩) صابر حارص ، الاتصال الاعلامي وتحديث المجتمع العربي ، ط١ ، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة –، ٢٠٠٩م ، ص ٤١ – ٤٤.

(٥٠) حمدان رمان محمد و محمد سعيد حسن ، معوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر (دراسة تحليلية في علم الاجتماع) ، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين ، مؤتمر كلية الآداب العلمي الرابع ،جامعة الموصل وجامعة دهوك العدد (٤٧-٤) ، ٢٠٠٧م ، ص ٣٨.

(٥١) يوسف حسن يوسف ، ايدلوجيا الحياة السياسية في الدول النامية ، ط١ ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان – الاردن ، ٢٠١٧م ، ص ٢٢-٢٣.

(٥٢) جاسم محمد دايش ، التحديث السياسي ومفهومة وتوجهاته ، الحوار المتمدن ، العدد ٥٨٥١، ٢٠١٨م ، https://www.ahewar.org ، تاريخ زيارة الموقع : ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ .

(٥٣) يوسف حسن يوسف ، المصدر السابق ، ص ٢٤.

(٥٤) قرار رقم (٤) لسنه ١٩٩٥م بشأن الاحكام الخاصة بتوارث الحكم في الدولة ، نشر بالجريدة الرسمية العدد١٢ لسنه ١٩٩٥م ، ص ١٧٣٨.

(٥٥) قرار رقم (١٦) لسنه ١٩٩٧م ، بتعديل بعض احكان النظام الاساسي المؤقت المعدل ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد الثامن ، ١٩٩٧م ، ص ١٣٥.

(٥٦) قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٥م ، بإعادة تشكيل مجلس الوزراء ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد ١٢، ١٩٩٥م ، ص ١٥٠٩- ١٥١٠.

(٥٧) قرار رقم (٣) لسنه ١٩٩٦م ، بتعين رئيس مجلس الوزراء ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد الثالث عشر ، ١٩٩٦م ، ص ١٥٧.

(٥٨) العربي صديقي واخرون ، تجربة الحكم الرشيد في قطر (روافع التنمية المستديمة والتمكين المجتمعي ١٩٩٥-٢٠١٣م) ، ط١ ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٠١٨م ، ص ٨٧.

(٥٩) القرار الأميري رقم (١) لسنه ١٩٩٨ ، بإنشاء مجلس التخطيط ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد ١٥ ، ١٩٩٨م ، ص ١٦١ -١٦٢.

(٦٠) صباح كزيز ، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠-٢٠١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٥م ، ص٧١.

(٦١) قانون رقم (٥) لسنه ١٩٩٨م ، بإلغاء وزارة الاعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد الخامس ، ١٩٩٨م ،ص ٢٠.

(٦٢) قانون رقم (٨) لسنه ١٩٩٨م ، انشاء الجمعيات المؤسسات الخاصة ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد السادس ، ١٩٩٨م ، ص ٣١-٣٢.

(٦٣) Goshua ruebner and Lescampbell, The Qatari Ceniral Municpal concll Elections Astudy mission Report, National democratic institute, 4-9 March,1999, P.1 .

(٦٤) يوسف ابراهيم العبدالله ، التطورات المعاصرة في قطر في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ٢٠١٣-١٩٩٥ م، المصدر السابق ، ص ٢١٧.

(٦٥) هالة محمود عبد العال ، تقيم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، ط١ ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٧م ، ص ١٧ – ١٩.

(٦٦) احمد الشناق واخرون ، آفاق الاصلاح الديمقراطي في الاردن ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٦م ، ٦٩- ٧٠.

(٦٧) حلمي محمد القاعود، تدبير المنزل بعد الثورة ، ط٢، مكتبة جزيرة الورود، القاهرة، ٢٠١٦م، ص١٣٠.

(٦٨) العربي صديقي واخرون ، المصدر السابق ، ص ١١٠.

(٦٩) Mahjoob Zweiri and Farah Al Qawasmi ,Op.Cit , P. 41.

(٧٠) مرسوم رقم (١٧) لسنه ١٩٩٨ ، نظام انتخاب اعضاء المجلس المركزي ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد الحادي عشر ، ١٩٩٨م ، ص ٣٩٤- ٣٩٥

(٧١) Jawahar Abdulla Almal, Local politics: Examining the Political Participation of Qatari Women in the Central Municipal CounciL Elections, Masters of Arts in Gulf studies ,College Of Arts and Sciences – Qatar University, 2017, PP: 4 – 14

(٧٢) وصال نجيب العزاوي ، المرأة العربية والتغير السياسي ، ط١ ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٢م ، ص ٨٧

(٧٣) محمد صادق اسماعيل ، الديمقراطية الخليجية : إنجازات وإخفاقات ، ط١ ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠م ، ص ٢٢١

(٧٤) همسه قحطان خلف الجميلي ، المصدر السابق ، ص٢١١

(٧٥) Goshua ruebner and Lescampbell , Op. Cit ,PP: 2 – 4

(٧٦) همسة قحطان خلف الجميلي ، المصدر السابق ، ص٢٠٩

(٧٧) بلغت نسبة مشاركة المرأة القطرية في انتخابات عام ١٩٩٩م (٤٥%) اي تعادل تقريبا نسبة مشاركة الرجال لكن لم تستطع اي منهن ان تحصل على مقاعد في المجلس رغم الكفاءة العلمية وذلك يعني تدني الوعي العام بأهمية مشاركة المرأة القطرية في عملية صنع القرار إلا ان السبب الحقيقي لفشل نجاح المرشحات في انتخابات المجلس البلدي يعود الى الموروث التقليدي و النظرة المجتمعية للمرأة ونظرة المرأة للمرأة لكن بكل الاحوال تعد تجربة فريدة من نوعها وممهدة للتجارب افضل في المستقبل . لمزيد من التفاصيل ينظر: وصال نجيب العزاوي ، المصدر السابق ، ص٨٧ .

(٧٨) خالد عبد الرحيم السيد ، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي ، ط١ ، دار الشرق للطباعة والنشر ، الدوحة – قطر ، ٢٠١٣م ، ص ٩١ .

(٧٩) العربي صدقي ، المصدر السابق ، ص ١٠٧.

(٨٠) مركز الاتصال الحكومي . المجلس البلدي المركزي . https://www.gco.gov.qa/ar/about-qatar/municipal-council/ ، تاريخ زيارة الموقع : ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٣

(٨١) أمر اميري رقم (١) لسنه ٢٠٠٠م ، بإنشاء مجلس للعائلة الحاكمة ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد الخامس ، ص١٤٥ –١٤٦.

(٨٢) عرفات علي جرعون ، المصدر السابق ، ص ٦٩.

(٨٣) تكون الدولة بسيطة عندما تتركز السلطة في يد الحكومة المركزية مثل جمهورية مصر وفرنسا وتكون الدولة مركبة عندما تتنوع فيها السلطات بين حكومة مركزية وحكومات اخرة في باقي اجزاء الدولة كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي سابقاً . لمزيد من التفاصيل ينظر . عماد الفقي ، الدستور .الحالة المصرية (أسئلة واجابات في ضوء الدساتير المقارنة ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهر – مصر ، ٢٠١٢م ، ص١٤.

(٨٤) المصدر نفسه ، ص١٣.

(٨٥) وائل محمد يوسف ، الدولة الاسلامية والعلمانيين (الدستور – السلطة التشريعية – الشورى – الديمقراطية ، ط١ ، دار الكتب المصرية ، مصر . ٢٠١٣م ، ص ٧٧.

(٨٦) عماد الفقي ، المصدر السابق ، ص١٥.

(٨٧) نبراس المعمور، محنه الدستور واشكالية التعديل، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م، ص.٢٢.

(٨٨) كيمانا زولويتا وفولشر وسوميت بيساديا ، اختيار (انتخاب) هيئات و ضع الدستور في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات ، ورقة سياسات الرقم ١٦ للمؤسسات الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠٢١،ص٨–١١.

(٨٩) جعفر عبد السادة و بهير الدراجي ، تعطيل الدستور (دراسة مقارنة) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٨م ، ص١٤٨.

(٩٠) نرجس طاهر و دنيا بن رمضان ، ورقة نقاشية : صياغة الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة ، المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات، السويد ، ٢٠١٣م ، ص ١١.

(٩١) نبراس المعمور ، المصدر السابق ، ص ٢٨.

(٩٢) الديوان الأميري ، خطاب سمو الأمير في افتتاح دور الانعقاد العادي الـ٢٧ لمجلس الشورى https://www.youtube.com ، تاريخ زيارة الموقع : ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٣ .

(٩٣) عبد العزيز بن محمد ال ثاني ، السياسة الخارجية القطرية ١٩٩٥– ٢٠٠٥م ، ط١، مطابع دار الشرق ، الدوحة – قطر ، ٢٠٠٥م ، ص٢٠٩.

(٩٤) الديوان الأميري هو المقر الرئيس للحكم في قطر والجهاز السيادي فيها ويعد حلقة الوصل بين الأمير وكافة الاجهزة الحكومية ترسل ليه القوانين والتشريعات للمصادقة علية وتوجيهها الى الاجهزة المختصة والديون الأمير كان قلعة اسمها البدع شيدت في القرن الثامن عشر اتخذها الشيخ عبدالله بن جاسم ال ثاني مقر لحكمة وبعد انتهاء المعاهدة البريطانية عام ١٩٧١م اصبحت تعرف بالديوان الأميري . لمزيد من التفاصيل ينظر : الديوان الأميري القطري . https://www.wikiwand.com/ar/ . تاريخ زيارة الموقع: ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٣

(٩٥) قرار اميري رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م ، تشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم وتحديد اختصاصاتها ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد الثامن، ١٩٩٩م ، ص١٣٠ – ١٣٣.

(٩٦) همسة قحطان خلف الجميلي ، المصدر السابق ، ص ١٩٥.

(٩٧) العربي صدقي ، المصدر السابق ، ص٨٠– ٨١.

(٩٨) محمد صادق اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١٩٦– ١٩٨.

(٩٩) المادة (١) من الدستور الدائم لدولة قطر .

(١٠٠) إسماعيل محمود مصطفى دلول ، العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية (٢٠١١– ٢٠١٦م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الاقصى ، غزة – فلسطين ، ٢٠١٦م ، ص٤٧.

(١٠١) Christopher M. Blanchard, Qatar: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service ,Prepared for Members and Committees of Congress, 5 may ,2010, P . 5.

(١٠٢) يعين ولي العهد بعد التشاور مع العائلة الحاكمة واهل الحل والعقد وتكن من ضمن اختصاصات ولي العهد ان ينوب عن الأمير عند غيابة عن البلاد في اعماله واختصاصاته والتي من ضمنها ترأس جلسات مجلس الوزراء وعند تولي ولي العهد دفة الحكم في سن اقل من ثمانية عشر عام يتم تعين مجلس وصاية يتكون من اعضاء العائلة الحاكمة ليعاونوه في امور البلاد . لمزيد من التفاصيل ينظر: المادة (٩) و(١١)و(١٦) من الدستور الدائم لدولة قطر.

(١٠٣) المادة (٥٩) و(٦٠) و(٦١)و(٦٢)و(٦٣) من الدستور الدائم لقطر .

(١٠٤) المادة (٦٤) من الدستور الدائم.

(١٠٥) Allen J.Fromoherz ,Qatar Amodern History ,Georgtown University Press, Washington ,Dc ,2012 ,P .129.

(١٠٦) المادة (٧٢) و (٧٣) في الدستور الدائم لدولة قطر

(١٠٧) ابراهيم السعيدي ، الاطار الدستوري للسياسة الدفاعية القطرية ،مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، تحليل سياسات : ١٧ شباط / فبراير ٢٠٢١م ، ص ٧.

(١٠٨) همسة خلف الجميلي ، المصدر السابق ، ص١٩٦.

(١٠٩) المادة (٧٧) و(٨٠) من الدستور الدائم لدولة قطر .

(١١١) TOK, M. Evren; ALKHATER, Lolwah RM; PAL, Leslie A. Policy-making in a transformative state: the case of Qatar. In: Policy-Making in a Transformative State. Palgrave Macmillan, London, 2016, P. 41 .

(١١٢) المادة (٩٣) و(٩٧) من الدستور الدائم لدولة قطر.

(١١٣) علي خليفة الكواري ، العين بصيرة مثلث التجاهل (النفط – التنمية – الديمقراطية) ، ط١ ، منتدى المعارف ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٣م ، ص ١٢٢.

(١١٤) المادة (١١٧) و(١١٨) في الدستور الدائم .

(١١٥) المادة (١٢١) في الدستور الدائم.

(١١٦) عبد العزيز بن محمد بن جبر ال ثاني ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ – ١٤٧.

(١١٧) المادة (١٣٠) و(١٣١) من الدستور الدائم .

(١١٨) قبل صدور الدستور الدائم لقطر عام ٢٠٠٤ وترتيب المحاكم القطرية في مواده كان القضاء القطري يتكون من قسمين يتولى قسم منها القضايا الشرعية وتكون محاكمها تقضي بالشرع الاسلامي والقسم الثاني يتولى القضايا المدنية تمارس مهامها من خلال المحاكم العدلية ، وكانت تعاني تلك المحاكم من عدم وضوح اختصاصاتها مما سبب تعثر في سير النظام القضائي في قطر لذا عالج الدستور القطري ذلك الخلل ووحد النظام القضائي فيها . لمزيد من التفاصيل ينظر : العربي صدقي ، المصدر السابق ، ص ٩٠.

(١١٩) المادة (١٣٢) و(١٣٤) من الدستور الدائم لدولة قطر .

(١٢٠) المادة (١٣٣) من الدستور الدائم لدولة قطر .

(١٢١) حسن بن عبد الرحمن السيد ، المصدر السابق ، ص ٥٥ – ٥٦.

(١٢٢) المادة (١٨) من الدستور الدائم للدولة قطر .

(١٢٣) المادة (١٩) و (٢٣) و(٢٥) و (٢٥) و(٢٨) من الدستور الدائم .

(١٢٤) المادة (٢٩) من الدستور الدائم .

(١٢٥) عبد العال الديربى ، حقوق الانسان الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية ، ط١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١١م ، ص ٥٣٦.

(١٢٦) حسام الدين عبد الرحمن الاحمدي ، حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاص في الانظمة والتشريعات الخليجية ، ط١ ، مكتبة القانونية والاقتصادية ، الرياض ، ٢٠١٥م ، ص ٨٦ –٨٧ .

(١٢٧) العربي صديقي واخرون ، المصدر السابق ، ص ٩٢.

(١٢٨) تعريف و معنى رؤية في معجم المعاني الجامع – معجم عربي ، https://www.almaany.com تاريخ زيارة الموقع : ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٣ .

(١٢٩) أسامة نور الدين ، محاسبة البترول في مصافي التكرير ، ط١ ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر ، ٢٠١٧م ، ص ٢٨.

(١٣٠) حكمت رشيد سلطان ، محمود محمد أمين عثمان ، مفاهيم معاصرة في الادارة الاستراتيجية ، ط١ ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٢١م ، ص ٢٩.

(١٣١) زياد عبد الكريم النسور ، القيادة كيف تكسب قادة المستقبل ، ط١ ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٧م ، ص ١٠٩ –١١٢ .

(١٣٢) خالد محمد طلال بني حمدان ، وائل محمد إدريس ، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي ، ط١ ، دار اليازوري ، الاردن ، ٢٠٠٧م ، ص ٤.

(١٣٣) احمد القطامين ، الادارة الاستراتيجية (مفاهيم وحالات تطبيقية) ، ط٢ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٩م ، ص ١٠٨ .

(١٣٤) تعرف الاستراتيجية بانها مجموعة من قواعد ارشادية وتوجيه السلوك التنظيمي واتخاذ القرارات ووضع معايير لقياس اداء المنظمة او المؤسسة التي تضع الاستراتيجية كما ان الاستراتيجية تتكون من رؤى مختلفة خارجية وداخلية تكون بذلك رؤية واحدة مشتركة تسير على نهجها المنظمة بكافة ابعادها ومكوناتها ، لمزيد من التفاصيل ينظر : صفوان محمد المبيضي و عائض بن شافي الاكلبي ، تحليل الوظائف وتصميمها في الموارد البشرية ، ط١ ، دار اليازوري ، الاردن ، ٢٠١٣م ، ص ٧٠ –٧١ .

(١٣٥) يعرف التخطيط تحديد الاعمال او الانشطة وتقدير الموارد واختيار السبل الافضل لاستخدامها من اجل تحقيق اهداف معينة وبذلك فان التخطيط عملية مستمرة ومستقبلية في طبيعتها تتجه الى الاعداد المتكامل للوصول الى النتائج وانجازات مستهدفة. لمزيد من التفاصيل ينظر. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التخطيط الاداري، ط١، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة ، ٢٠٢٠م ، ص ١٢.

(١٣٦) احمد محي خلف صقر، العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم (دراسة تحليلية ميدانية)، ط١، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، ٢٠١٩، ص١٣ – ١٦ .

(١٣٧) نائل عبد الحافظ ، إدارة التنمية (الأسس ، النظريات ، التطبيقات) ، ط١ ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٠م ، ص ٢٤ – ٢٥.

(١٣٨) مؤتمر قمة الارض عام ١٩٩٧م والذي انعقد في مقر الامم المتحدة نيويورك ومؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٢م في جوهانسبرج جنوب افريقيا وتلك المؤتمرات هي من ضمن سلسلة من المؤتمرات التي ترعاها الامم المتحدة للتشديد على التنمية المستدامة التي تستند الى التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية . لمزيد من التفاصيل ينظر . أبو عبد الملك سعود بن خلف النويميس ، القانون الدولي العام ، ط١ ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، ٢٠١٤م ، ص ٥٢٣.

(١٣٩) Logan Cochrane ،Reem Al-Hababi . Sustainable Qatar: Social, Political and Environmental Perspectives. Springer Nature ,Doha, 2023. P. 19.

(١٤٠) آمال ينون واخرون ، صنع السياسات العامة في دول الخليج العربي الواقع والتحديات ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠٢٢م ، ص ١٧٦.

(١٤١) قرار اميري رقم (٤٤) لسنه ٢٠٠٨م ، باعتماد الرؤية الشاملة للتمية (رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م) ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد ٨ ، ٢٠٠٨م ، ص ٢٩ – ٣٤.

(١٤٢) قرار اميري رقم (٣٩) لسنه ٢٠٠٦م ، بإنشاء الامانة العامة للتخطيط التنموي ،نشر في الجريدة الرسمية، العدد ١١ ، ٢٠٠٦م ، ص ٧٣١ – ٧٣٢.

(١٤٣) Paul Joyce and Turki F Al Rasheed, Public governance and strategic management capabilities: Public governance in the States. Routledge, New York ,2016, P.113.

(١٤٤) الامانة العامة للتخطيط التنموي ، رؤية قطر الوطنية (٢٠٣٠م) ، الدوحة – قطر ، تموز ٢٠٠٨م ، ص ١– ٣.

(١٤٥) الرؤية الوطنية القطرية (٢٠٣٠م) ، ص ٧.

(١٤٦) Logan Cochrane and Reem Al –Hababi , Op.Cit , P.19.

(١٤٧) اريج بسام واخرون ، قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون الخليج العربي ، ط١ ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٦م ، ص ٦١٨.

(١٤٨) رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ – جهاز التخطيط والاحصاء . https://www.psa.gov.qa/ تاريخ زيارة الموقع : ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٣ .

(١٤٩) Logan Cochrane and Reem Al-Hababi, Op.Cit, P.19.

(١٥٠) ان مشاركة القطاع الخاص شرط من شروط الرؤية القطرية من اجل التنمية الاقتصادية لكن تكمن المشكلة في عدم اهتمام المواطن القطري بالقطاع الخاص مما ادى الى غيابة بشكل واضح عن القطاع الخاص لذا من اجل احياء ذلك القطاع يجب على الحكومة القطرية اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي من شأنها تغيير اوضاع القطاع الخاص وذلك من خلال توجيه السياسات والقرارات لدعم ذلك القطاع من خلال تدريب رجال الاعمال وتوفير الدعم المالي وغير المالي في تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير ايضاً مناخ سياسي وتنظيمي لدعم القطاع وبالتالي مقدرة ذلك القطاع من المشاركة في دفع عملية التنمية ، لمزيد من التفاصيل ينظر: آمال ينون واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ – ١٧٩.

(١٥١) ريادة الاعمال هو النشاط الذي ينصب في إنشاء مشروع عمل جديد ويقدم فعاليات اقتصادية مضافة وتعني ريادة الاعمال ايضاً بإدارة الموارد بكفاءة واهلية متميزة لتقديم شيء جديد او ابتكار نشاط اقتصادي واداري جديد وريادة الاعمال تتكون من ثلاث ابعاد رئيسة وهي ان يكون حر اي يكون صاحب العمل مستقلاً لا يعمل لدى الاخرين وان تتضمن الفكرة مخاطرة إذ تكمن المخاطرة في استعمال فكرة جديدة او استخدام اسلوب عمل غير مطروق ورغم وجود المخاطرة في ريادة الاعمال الا ان التخطيط لها مهم ايضا كذلك ان تكون الفكرة ابداعية اي لا تكون تقليدية بل شيء يتصف بالابتكار، للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد بن عبد الرحمن الشميمري و وفاء بنت ناصر المبيريك ، ريادة الاعمال ، ط١ ، شركة العبيكان للتعليم ، الرياض ، ٢٠١٩ م ، ص٢٥ –٢٦.

(١٥٢) رؤية قطر الوطنية (٢٠٣٠م) ، ص١٩ – ٢٢.

(١٥٣) آمال ينون واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٧٧.

(١٥٤) رؤية قطر الوطنية (٢٠٣٠م) ، ص ٢٧.

(١٥٥) زياد عبد الكريم النسور ، المصدر السابق ، ص ١١١.

(١٥٦) وضعت الامانة العامة والتخطيط التنموي استراتيجيتان للرؤية الوطنية وهي (استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ –٢٠١٦م) و(استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨ –٢٠٢٢م) والتي وضعت فيها الخطط والاجراءات التفصيلية الازمة لتحقيق ركائز الرؤية الوطنية الأربعة، للمزيد من التفاصيل ينظر:

Turki F. Al Rasheed and Paul Joyce , Op .Cit , P. 113.

(١٥٧)[a] خطاب سمو الأمير في افتتاح الدورة ٣٧ لمجلس الشورة https://www.diwan.gov.qa/
– تاريخ زيارة الموقع : ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٣.

(١٥٨) كلمة الفساد جاءت من كلمة (فسد) الشيء (يفسد) بالضم (فساداً) والمفسد ضد المصلحة وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته وهو مصدر اللهو وللعب (المفسدة) مصدر الفساد او السبب كذلك يعني الفساد اخذ المال ظلماً او التلف والعطب . لمزيد من التفاصيل ينظر . محمد إبراهيم عبدالله الزبيدي ، الفساد الاداري واستراتيجية المكافحة الاعلامية ، ط١ ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٧م ، ص ٢٢

(١٥٩) مجاشع محمد علي ، التليفزيون والفساد ودور التلفزيون في مكافحة الفساد ، ط١ ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة –، ٢٠١٦م ، ص ١٥.

(١٦٠) بن عودة حوري ، الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق ، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس ، ٢٠١٦م ، ص ٢٧.

(١٦١) إبراهيم خليل سلطان القصير ، الفساد المالي والاداري وأثره على المؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٥– ٢٠١٤م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية ، العراق ، ٢٠١٧م ، ص٦.

(١٦٢) مجاشع محمد علي ، المصدر السابق ، ص ١٦.

(١٦٣) خالد عيادة علميات ، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الاردن) ، ط١ ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٢٠م ، ص ٧٨.

(١٦٤) يكون للفساد اسباب وعوامل اقتصادية واجتماعية إذ ان تدخل الدولة في الاقتصاد يؤدي الى انتشار الرشوة ذلك ان بعض الاشخاص يميلون لدفع الرشوة للمسؤولين والموظفين في المعاملات المعقدة ايضاً يقوم المستثمر بدفع الرشوة من اجل الحصول على التصاريح اللازمة للتخلص من تدخل الدولة في اعمالهم كذلك ان القيود التي تفرضها الدولة على عملية الاستيراد تؤدي الى قيام اصحاب المشاريع الى الحصول على الموافقات من المسؤولين المعنين بذلك بطرق غير شرعية إذ يقومون هؤلاء المسؤولين باستغلال سلطتهم الممنوحة للمكاسب الشخصية كذلك ان الاجور المتدنية والضعيفة تؤدي الى قيام صغار الموظفين بإخذ الرشوة او حتى الاختلاس، تلك من الاسباب الاقتصادية اما الاسباب الاجتماعية فقد تؤثر العلاقات الاجتماعية والروابط القبلية في انتشار الفساد إذ يتم تمييز تلك الفئة عن غيرها في المعاملات او العقود وتصل الى حد تعيينهم في مختلف المؤسسات مما يؤدي الى ظلم في التعينات وايضاً ان انتشار فساد الاخلاق والقيم الى ارتكاب الناس ممارسات غير قانونية بل يتم ترويج للفساد واعتبار بعض الممارسات مثل الرشوة كإكرامية اي يتم تغير المصطلحات التغير النظرة العامة الممارسات الفساد ، للمزيد من التفاصيل ينظر: خالد عيادة عليمات ، المصدر السابق ، ص ٩٧– ١٠٠ .

(١٦٥) يثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد–جامعة كربلاء ، العراق ، ٢٠٠٩م ، ص ٢١ –٢٢.

(١٦٦) محمد بن براك الفوزان ، المفاهيم والابعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، ط١ ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، ٢٠١٢م ، ص١٤– ١٦

(١٦٧) مصطفى محمد محمود عبد الكريم ، اتفاقية مكافحة الفساد (نفاذ وتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في القانون الداخلي واثرها في مكافحة الفاسدين واسترداد الاموال) ، ط١ ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٢م ، ص٧-٨.

(١٦٨) Center for democracy and governance, .promoting the transition to and consolidation of democratic regimes throughout the world , a handbook on fighting corruption , Technical Publication Series , U.S. Agency for International Development Washington, February 1999 , PP: 7-8.

(١٦٩) Enrico Carloni and Michela Gnaldi, Understanding and Fighting Corruption in Europe: From Repression to Prevention, Springer Nature, Switzerland, 2020, P.10.

(١٧٠) Ibid, PP: 9- 11.

(١٧١) عبد الواحد كرم ، الجوانب القانونية لمكافحة الفساد في العراق ، ط١ ، دار دجلة ، الاردن ، ٢٠١٥م ، ص٨٣ -٨٦.

(١٧٢) اليوم الدولي المكافحة الفساد – الامم المتحدة .

https://www.un.org/ar/observances/anti-corruption-day ، تاريخ دخول الموقع : ١ شباط ٢٠٢٣.

(١٧٣) في عام ٢٠٠٣م تم وضع اول اتفاقية لمكافحة الفساد برعاية الامم المتحدة وقد وضعت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥م والهدف من تلك الاتفاقية نشر ثقافة مكافحة الفساد ودعم معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة إذ تعاملت تلك الاتفاقية مع الفساد على انه ظاهرة له اثار مدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول بل حتى تهدد امن واستقرار الشعوب، فهي تعد العمود الفقري الجرائم الكبرى لذا دعت الامم المتحدة لصياغة اتفاقية تساهم من اجتثاث الفساد تشارك بها كافة اطراف المجتمع الدولي والمحلي، كما تميزت تلك الاتفاقية انها لا تخاطب الحكومات واجهزة المراقبة فقط بل تخاطب المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والاعلام ، كما تضمنت تلك الاتفاقية اليات مراقبة ومتابعة التزام الدول التي تصادق على تلك الاتفاقية من خلال مؤتمرات لدول الاعضاء واجراء تقييم دوري للدول ، للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد العظيم بن محسن الحمدي ، الحكم الرشيد في صدر الدولة الاسلامية والاتجاهات المعاصرة ، ط١ ، مؤسسه أبرار ناشرون وموزعون ، صنعاء – اليمن ، ٢٠١٨م ، ص ٩٦ – ٩٧.

(١٧٤) مرسوم رقم (١٧) لسنه ٢٠٠٧م ، اتفاقية التصديق على اتفاقية الامم المتحدة ، نشر في الجريد الرسمية ، العدد الخامس ، ٢٠٠٧م ، ص٤٤٠.

(١٧٥) قانون رقم (١١) لسنه ٢٠٠٤م ، اصدار قانون العقوبات ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد السابع ، ٢٠٠٤م ، ص ٣٥- ١٠٨.

(١٧٦) قرار اميري رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٧م ، بإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية ، نشر في الجريدة الرسمية ، ٢٠٠٨م ، ص ٨ -١١.

(١٧٧) منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية تأسست سنة ١٩٩٣م في ألمانيا وهي منظمة معنية بقضايا الفساد بكل انواعها وتشتهر عالميا بتقريرها السنوي المؤشرات الفساد وتعقد مقارنات في الدول من إذ

الفساد يقع مقر المنظمة في برلين وتتألف من ١٠٠ فرع محلي حول العالم تهدف تلك المنظمة تغيير العالم لمواجهة الفساد وايضاً تطور الوسائل المكافحة الفساد، وهي منظمة محايدة تقوم بعمل ائتلافات لمحاربة الفساد تقوم المنظمة بإصدار ثلاث تقارير عالمية : تقرير مدركات الفساد التقرير العالمي عن الفساد ومؤشرات دافعي الرشاوى . للمزيد من التفاصيل ينظر . رشا خالد شهيب ، تحليل أثر مؤشرات إدراك الفساد في العراق وانعكاسه على الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧م) ، بحث منشور في مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة واسط ، ج١، العدد ٢، ٢٠٢٠م ، ص ٤٧.

(١٧٨) منير الحمش ، مؤشرات مدركات الفساد لعام ٢٠٠٧م ، حزب الارادة الشعبية ، ٢٠٠٧م https://kassioun.org/economic/item/ ، تاريخ زيارة الموقع : ٢ شباط ٢٠٢٣ .

(١٧٩) الديوان الأميري ، كلمه سموه في افتتاح المنتدى العالمي السادس المكافحة الفساد وحماية النزاهة https://www.diwan.gov.qa/ar-qa، تاريخ زيارة الموقع : ٢ شباط ٢٠٢٣ .

(١٨٠) Mahjoob Zweiri and Farah Al Qawasmi , Op.Cit , P.30.

(١٨١) قرار اميري رقم (٧٥) لسنة ٢٠١١م ، بإنشاء هيئة الرقابة الادارية والشفافية ، نشر في الجرية الرسمية ، العدد ١٢ ،٢٠١١م ، ص ٦٥ – ٧٣.

(١٨٢) شبكة مرسال قطر ، قطر من الدول البارزة إقليميا ودوليا في مكافحة الفساد ، https://marsalqatar.qa/post/ ، تاريخ زيارة الموقع : ٥ شباط ٢٠٢٣

(١٨٣) سعد آل محمود ، جهود دولة قطر في تعزيز الشفافية والنزاهة والشفافية والعدالة على المستويين المحلي والاقليمية والدولية ، ورقة هيئة الرقابة الادارية والشفافية بدولة قطر، مؤتمر دول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الاجتماع الثامن لفريق العمل المعني بالوقاية من الفساد –فينا ، ٢١– ٢٣ اغسطس \ آب ٢٠١٧م

(١٨٤) المنتدى العربي الاسترداد الاموال المنهوبة وهو منتدى انشأ في عام ٢٠١٢م وهو مبادرة مستقلة لدعم جهود الدول العربي التي تمر بمرحلة انتقالية باسترداد اموالها المنهوبة ويعد المنتدى منبراً يجمع بين مجموعة الدول الثماني وشراكة دوفيل فضلاً عن الدول العربي وقد عقد اجتماعها الاول في الدوحة قطر ٢٠١٢م حضر فيه ٢٠٠ شخص من ٢٥ دولة منهم النواب وقضا ووكلاء نيابة ومحققون ومحللون في وحدات التحقيق المالي ووزراء عدل وتم مناقشة التحديات والتوقعات لكيفية استرداد الاموال للبلدان العربي . لمزيد من التفاصيل ينظر. الموقع الرسمي للمنتدى العربي الاسترداد الاموال . https://star.worldbank.org/almntdy- تاريخ زيارة الموقع : ٥ شباط ٢٠٢٣.

(١٨٥) الديوان الأميري ، كلمة سموه في افتتاح المنتدى العربي الاسترداد الاموال المنهوبة https://www.diwan.gov.qa/briefing-room/ تاريخ زيارة الموقع ٥ /٢/٢٠٢٣ .

(١٨٦) قرار اميري رقم (٩٤) لسنه ٢٠١٣، بإنشاء مؤسسة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ، نشر في الجريدة الرسمية ، العدد ١٤، عام ٢٠١٣م ، ص ١٥ –٢٠.

(١٨٧) الموقع الرسمي المركز حكم القانون ومكافحة الفساد ، https://www.rolacc.qa/ar/ تاريخ زيارة الموقع : ٥ شباط ٢٠٢٣ .

(١٨٨) Michael Hudson and Marion E Kirk, Gulf Politics and Economics in a Changing World. World Scientific, Singapore , 2014.PP :102 -103.